المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 23 أكتوبر 2024

رفض قانون الإضراب: المناورة والتضليل

تقرأن-ون في هذا الملف

- طاطا: نداء الكفاح الشعبي
- متى تتعظُّ قياداتنا النقابية في قطاع الصحة؟

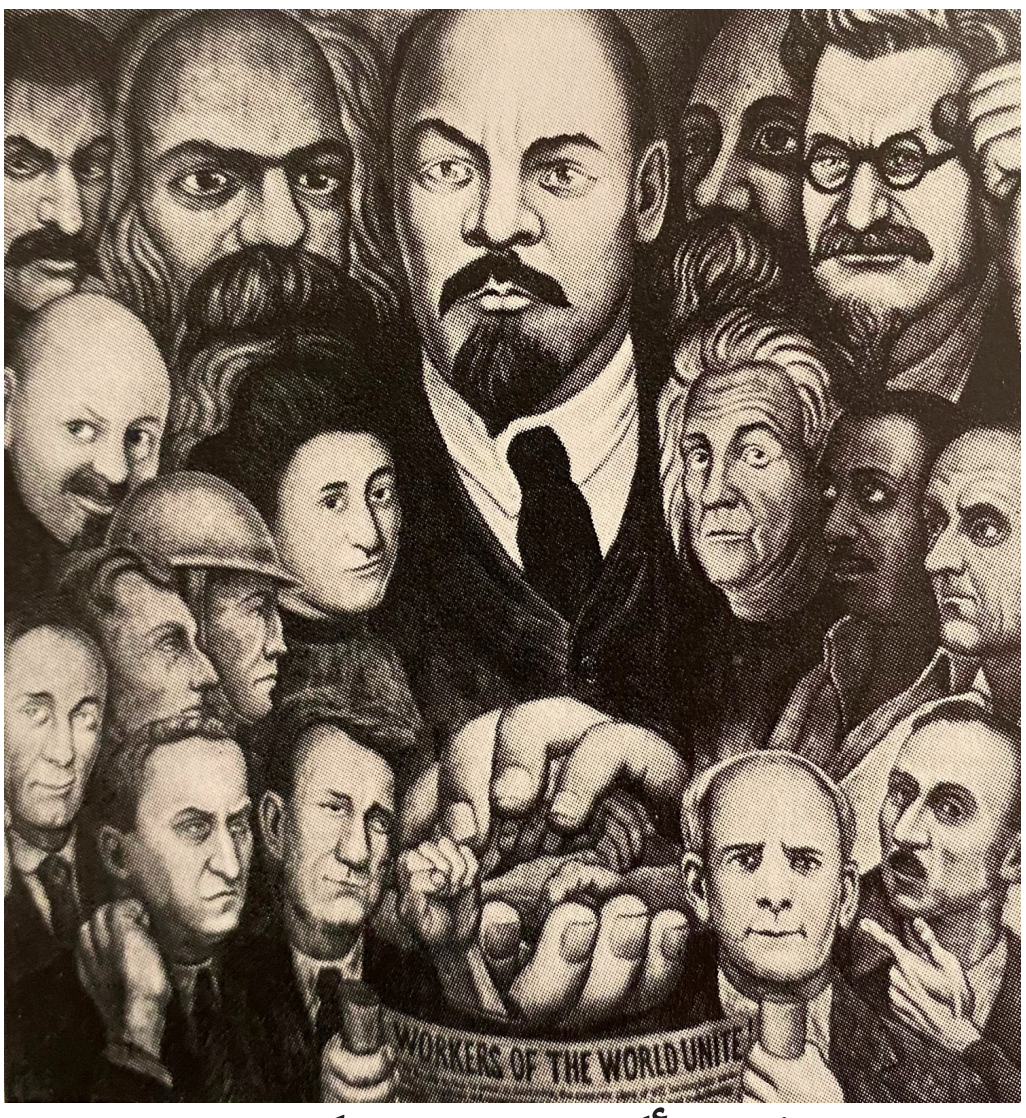

مسائل ثورة أكتوبر - هل كانت الثورة الروسية انقلاباً مداناً وسابقاً لأوانه؟

- أوكرانيا: منظمة «الحركة الاجتماعية» (Sotsialnyi Rukh): الطريق إلى النصر ومهام اليسار الأوكراني
- الحركة العمالية المغربية

- تاونات: نضال جمعية المعطلين من أجل الحق في الشغل (حوار)
- برنامج أوراش: باب لتعميم الهشاشة ودعم رأس المال
- معضلة المتفجرات والاستشهادات في بني تجيت- إقليم فكيك
- من أجل إحياء ذكرى نضال شعبي مجيد: مخيم اكديم إزيك 2010
- من أجل «نقابية إيكولوجية كفاحية»
- ضد نظرية «جنين الحزب»
- فلسطين والأممية الرابعة

رفض قانون الإضراب: المناورة والتضليل

افتتاحية جريدة المناضل-ة

تجتاز عملية تفاهم الدولة مع القيادات النقابية بشأن قانون الإضراب لحظة توتر. تجلت في إصدار قيادة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 61 أكتوبر الجاري بلاغا يتهم الحكومة باللامسؤولية في الملف الاجتماعي، وبخاصة «سعيها إلى تمرير مشروع قانون الإضراب خارج منهجية التوافق». ويختم البلاغ ب»دعوة كل القوى الحية السياسية والنقابية والمدنية إلى توحيد الجهود في هذه اللحظة الدقيقة، وتشكيل جبهة واسعة لمواجهة مشروع القانون المكبل للحق في الإضراب». تليه الجملة الجوفاء التقليدية لدرجة الابتذال حول التعبئة. ومن جانبها نشرت قيادة الاتحاد المغربي للشغل بلاغا يوم 81 أكتوبر، اعتبر إحالة الوزير مشروع قانون الإضراب للمناقشة التفصيلية بالبرلمان «منحى خطيرا في المقاربة التشاركية»، ليختم بطلب إرجاعه إلى «طاولة الحوار الاجتماعي»، مع إبداء «استعداده التصدي بكل حزم... لهذا المشروع في صيغته الحالية»، ثم دعوة الطبقة العاملة الى التعبئة الشاملة والتأهب...»، لينتهي بنفس الجملة الواردة في بلاغ قيادة الكنفدرالية بعبارات أخرى: «يهيب بكل القوى الحية من أحزاب سياسية وحركة نقابية وجمعيات حقوقية ومجتمع مدني إلى التعبئة وتوحيد المواقف والتكتل من أجل وقف محاولة الإجهاز على حق الإضراب».

يوم 12 اكتوبر، راسل الكاتب العام لك.د.ش رئيس مجلس النواب مطالبا إياه، بعد عرض مسهب لدواعي رفض النقابة لمشروع قانون الإضراب، بمطالبة الحكومة ب»اعادته لطاولة الحوار من أجل التوافق». وفي حركة مسرحية انسحب أعضاء مجلس المستشارين المنتمين للاتحاد المغربي للشغل من جلسة لهذا المجلس، بعد اتهام شخص الوزير ب»الانحراف عن التوافق القائم مع رئاسة الحكومة». ما يعيد إلى الأذهان حركت شبيهة بلا أثر نضالي، مثّلها انسحاب الك.د.ش من جلسة التصويت على إصلاح التقاعد.

القيادات النقابية لم تعارض تقنين الإضراب بقبولها إخراجه الى حيز الوجود في اتفاقها مع الدولة وأرباب العمل في أبريل 2202 فقط، بل على امتداد أكثر من 02 سنة ظهرت فيها مشاريع لقانون الإضراب عديدة، مشاريع لم تتصدَّ لها الهياكل النقابية حتى بحملة توضيح بالمناشير والجموع العامة والتجمعات والندوات، فما بالك بفعل نضالي، بوقفات احتجاج، ومسيرات وإضرابات وإضراب عام وعصيان مدني...

تعمل القيادات يدا في يد مع دولة البرجوازية لتمرير سياسة نيوليبرالية يلازمها القمع، مسايرةً الهجمات على حقوق الشغيلة وعامة المقهورين بنحو يزداد عمقا لدرجة إثارة أكبر حراك في تاريخ قطاع التعليم.

لهذا ليس التوتر البادي غير حركة ضمن العملية الإجمالية لتمرير قانون الإضراب، إذا لا يمكن للقيادات أن تساعد الدولة بالمباركة والتصفيق، بل بإظهار اعتراض كلامي، وتعطيل الرد العمالي بالامتناع عن أي برنامج نضالي لرد العدوان، وهذا ما فعلت مرات من أمرِّها ملف التقاعد، عملا بمنطق «الشراكة الاجتماعية». ستعود القيادة لمساعدة الدولة على تمرير قانون نزع سلاح الشغيلة عند أول إشارة من «الحكومة».

كلام بيانات القيادة حول التعبئة والكفاح قناع لتعاون حثيث لإخراج قانون الإضراب، تعاون لا تخبر به القيادات القواعد، بل شركاء القيادات أنفسهم من يُطلع الشغيلة. ففي تقديمه لمشروع قانون الإضراب في البرلمان يوم 61 يوليو 4202، كشف الوزير السكوري عن لقاءات تشاورية في موضوع هذا القانون «تعدت 02 شهرا من النقاش ضمن الحوار الاجتماعي همت 03 لقاء مع الشركاء الاجتماعيين»، مضيفا «إنها لا تزال مستمرة»، وكاشفا أنها أفضت إلى خلاصات أولية عرضها في 9 نقط، ومشددا على أنه جرى «قطع أشواط مهمة في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الاجتماعيين». هذا كله لم يصدر بشأنه ولا بلاغ واحد عن القيادات النقابية. لا بل تقدمت القيادات في التفاوض مع الدولة على صيغة جديدة من مشروع القانون لا علم للرأي العام بها حتى كشف عن وجودها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في وثيقة رأيه.

هل باتت «الحكومة» واثقة في نجاحها ومتسرعة لاستكماله دون حاجة إلى إضاعة الوقت مع قيادات فقدت الكثير جدا من مقدرتها على تحريك «قواها»؟ هل تضغط القيادات لتفادي قانون للإضراب سيعصف كليا بحق الإضراب ومعه ثقة القواعد إن بقي منها شيء؟ عنصران قد ينطويا على تفسير للتوتر القائم بين «الشركاء الاجتماعيين». لكن لن ينخدع بمناورات القيادات البيروقراطية غير المتغاضي عن دروس هجمات عديدة حطمت مكاسب وحقوق كثيرة. كذلك لن يذهب ضحية التضليل بشأن «الجبهة الواسعة» (بلاغ كدش) و»التكتل» (بلاغ إ.م.ش) غير المتجاهل لمسار القيادات طيلة عقود التفريط في الحقوق والمكاسب.

قانون الإضراب شأن سياسي بامتياز، ويندرج إصدراه في تعزيز الاستبداد، وليس فقط ما في سماه الوزير «تحسين مؤشرات المناخ الاجتماعي ومناخ الأعمال وتقوية جاذبية الاقتصاد الوطني في مجال الاستثمار...»، أي خدمة رأس المال. والقيادات النقابية لها سياستها القائمة على منطق السلم الاجتماعي، مع ما يستتبع من الاضطلاع بدور مكمل للدولة في تدبير التوترات الاجتماعية على الساحة العمالية، لتأمين استقرار نظام الاستغلال الرأسمالي في ظل تبعية متنامية. لذلك فهي لن تنهض، مهما ادعت لإسقاط قانون الإضراب، وكلامها عن «الجبهة» وعن «التكتل» سيتبخر لحظة تلقي دعوة إلى «طاولة الحوار». وفي صلة بهذا، أين «الجبهة الاجنماعية»؟ لماذا أصلا رفضتها قيادة إ.م.ش؟ ولما تعطلت؟

بجميع الأحوال مناضلو/ات الطبقة العاملة اليقظون/ات إزاء تلاعبات البيروقراطية النقابية سيساندون أي خطوة عملية ضد قانون الإضراب، وكل ما يقوي الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، مع السعي لتطوير عمل وحدوي إجمالي ضد كل ما يستهدف طبقتهم- هن، وسيعملون لتنويرها بالطبيعة السياسية لمساعي نزع سلاح الإضراب، وسيواصلون جهود التضامن مع النضالات الجارية، مهما كانت نواقصها، وحفز التنظيم، وكل ما يرفع الوعي إلى مستواه السياسي، مستوى إدارك الحاجة إلى الاستعاضة عن التنظيم الرأسمالي الراهن للمجتمع، مع ما يلازمه من استبداد واضطهاد، بمجتمع المساواة والديمقراطية، والعلاقة السليمة بالبيئة، مجتمع الاشتراكية الإيكولوجية.

متى تتعظُّ قياداتنا النقابية في قطاع الصحة؟

بقلم؛ علي حموت- نقابي بالنقابة الوطنية للصحة/ كدش

يبدو أن التباكي على عدم التزام الدولة بمخرجات الحوارات وتنصلها من التزامات الاتفاقات مع «شراكائها الاجتماعيين»، أصبح لازمة تتكرر لدى قياداتنا النقابية. فبعد كل احتفاء بتوقيع اتفاق اجتماعي تأتي حصةُّ اتهام الدولة بالتنصل والمراوغة والالتفاف، ليشكل مبررا آخر لتأكيد المطالبة على «مأسسة الحوار الاجتماعي»، كونه السبيل الوحيد لفرض الالتزام بمخرجاته على الدولة.

وليس هذا الأمر حصرا على قيادات نقابات الصحة، ففي قطاع التعليم وبعد التوقيع على اتفاق 26 ديسمبر 2023، احتفت قيادات نقابات القطاع بذلك الاتفاق واعتبرته بابا لتمتيع شغيلة التعليم بمكاسب لم يسبق للتاريخ بها عهدٌ. ولم يفت كبير وقت حتى بدأت البيانات تتناسل حول تنصل الوزارة عن هذه النقطة أو تلك ومطالبتها بتنفيذ اتفاقي 10 و26 ديسمبر 2023.

وقّع التنسيق النقابي على محضر اتفاق مع وزارة الصحة بتاريخ 23 يوليوز 2024، بعد أزيد من خمسة أشهر من نضال نساء و رجال الصحة من أجل مطالب مادية و أخرى قانونية. وكان هذا الاتفاق تراجعا كبيرا عن ما كانت تطالب به الشغيلة الصحية، ويعد استسلاما ناجزا.

ثلاثة أشهر بعد ذلك، تأكد بالملموس فشل المنظور النقابي المبني على سياسة التعاون الطبقي والسلم الاجتماعي ومأسسة الحوار الاجتماعي. هذا المنظور الذي يعتبر النقابة وسيطا بين الدولة والشغيلة، ويقبل بسياسة الدولة و يعمل على مواكبتها وتنزيل مضامينها، ويطالب فقط باشراكه في تنفيذها. هذا هو ما جعل القيادات النقابية لا تعترض على إخراج الشغيلة الصحية من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية سنة 2021، بل اعتبرته مكسبا. وهو ما جعلها كذلك تستنكف عن النضال في عز حراك التعليم العظيم (أكتوبر -2023 يناير 2024)، وفي نفس الوقت تلعب دور كابح الحراك الصحي والقبول باتفاق تراجعي بعد القمع الشرس الذي تعرضت له مسيرة 10 يوليوز 2024 بالرباط باستعمال الهراوات و خراطيم المياه وأفضت إلى اعتقال العشرات من المناضلين/ات.

بعد ثلاثة أشهر من الاتفاق التراجعي تخرج علينا القيادات النقابية تشتكي عدم التزام شريكها بالاتفاق الموقع. أصدر التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة (قيادات ست نقابات) بيانا أسمَته بـ«المستعجل» يوم 19 أكتوبر، ورد فيه: «أثارت بعض مقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2025 المتعلقة بالمناصب المالية تساؤلات وتخوفات لدى مهنيي الصحة، حيث تمت كتابة تلك المقتضيات بصيغة لا تعكس ولا تؤكد ما تم الاتفاق بشأنه يوم 23 يوليوز 2024 مع الحكومة التي التزمت بتنفيذه، وهو صرف الأجور من الميزانية العامة للدولة بمناصب مالية قارة».

ليست هذه أول مرة تشتكي فيه القيادات

السبت 19 أكتوبر 2024

بـــيان مستعجل للتنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة

أثارت بعض مقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2025 المتعلقة بالمناصب المالية تساؤلات وتخوفات لدى مهني الصحة، حيث تمت كتابة تلك المقتضيات بصيغة لا تعكس ولا تؤكد ما تم الاتفاق بشأنه يوم 23 يوليوز 2024 مع الحكومة التي التزمت بتنفيذه، وهو صرف الأجور من الميزانية العامة للدولة بمناصب مالية قارة.

وإذ يسجل التنسيق النقابي، أن مشروع قانون المالية أحدث 6500 منصب مالي جديد برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2025 كموظفين لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وتمت كتابة تلك المناصب بوضوح في المشروع على عكس قطاعات أخرى (التربية الوطنية كمثال...)، ونُدرك أن إعداد مشروع قانون المالية يخضع لمسطرة بتواريخ محددة لطرح الصيغة الأولى للمشروع على البرلمان قابلة للتعديل والتغيير قبل المصادقة على المشروع. فإن التنسيق النقابي الوطني في إطار تحمله للمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقه، وفي إطار التزامه أمام الشغيلة الصحية :

- ✓ يؤكد تشبثه بالمضامين المتفق عليها مع الحكومة خاصة في شقها المرتبط بالوضعية القانونية والوظيفية.
- ✓ يرفض أي نوع من المراوغة أو الالتفاف أو التأويل في صياغة النقطتين المحوريتين الأساسيتين في الاتفاق الموقع مع الحكومة بتاريخ 23 يوليوز 2024 ، ألا وهما الحفاظ على صفة موظف عمومي ومركزية الأجور. ويعتبر أن هاتين النقطتين غير قابلة لأي قراءة أخرى أو صياغة مختلفة عن ما تم الاتفاق بشأنه، باعتبار أن الحفاظ على المكتسبات مبدأ دستوري وقانوني ملزم للحكومة اتجاه الشغيلة الصحية.
- ✓ كما يرفض كليا، ما جاء في بعض مقتضيات قانون المالية ل2025، لأنه يدل الاتجاه نحو تكريس الرفع من المناصب المالية المخصصة للقطاع في كل سنة، والحفاظ على مركزية الأجور بمناصب مالية قارة، بنم الكلام عن حذف المناصب بعد مدة وتوجيه مسارها نحو المجهول!!!
- ✓ يطالب رئيس الحكومة ووزيرة المالية التراجع عن تلك المقتضيات بالصيغة التي اقترحوها، وتعديلها الفوري حفاظا على الحقوق المكتسبة والاستقرار المهني. ولا يقبل أن يؤدي مهنيو الصحة ثمن التسرع والتنزيل الخاطئ لإصلاح المنظومة الصحية، لأن ذلك سيحكم بالفشل على الإصلاح برمّته .
- ✓ يعتبر أن تغيير نمط تدبير قطاع الصحة في إطار مؤسسات عمومية استراتيجية ذات طابع إداري، لا يعني الإجهاز على المناصب المالية القارة بالقطاع أو ربطها بجدول زمني.
- ✓ يدعو الحكومة التي تريد إصلاح قطاع الصحة، بأن تقوم بتحفيز فعلي وعملي وعاجل لمهني الصحة، بدل إقدامها على خرق لأول نقطة في الاتفاق وخلق شروط احتقان جديد في القطاع، ويرفض أي تراجع على جميع النقط الواردة في اتفاق 23 يوليوز 2024 مع الحكومة، ويحمل الحكومة مسؤولية القلق والاحتقان داخل القطاع بسبب عدم الوفاء بالعهود والالتزامات والزج بالقطاع نحو المجهول.
- ✓ يوجه رسائل في الموضوع لرئيس الحكومة ووزيرة المالية ورؤساء الفرق البرلمانية بمجلسي النواب والمستشارين.
- ✓ يهيب بالقواعد وكل فئات الشغيلة الصحية إلى التعبئة والاستعداد لكل المحطات المقبلة والاحتمالات.

CS Scanné avec CamScanner

النقابية من تنصل الدولة من التزاماتها، فهذا دأبُها ودَيدَنُها، لكنها لا تستخلص من ذلك العبر والواجبات النضالية. والعبرة هي أن الدولة لا تخضع إلا تحت ضغط النضال، والواجبات هي جعل قرار النضال في يد الشغيلة أنفسهم.

بدل ذلك يصر التنسيق النقابي على نفس النهج في بيانه المستعجَل:

* «توجيه رسائل في الموضوع لرئيس الحكومة ووزيرة المالية ورؤساء الفرق البرلمانية بمجلسي النواب والمستشارين»، وكأن كل هؤلاء غير مُدركين لما يفعلون. فقد وردَ في البيان المستعجل أن التنسيق النقابي: «يعتبر أن تغيير نمط تدبير قطاع الصحة في إطار مؤسسات عمومية استراتيجية ذات طابع إداري، لا يعني الإجهاز على المناصب المالية القارة بالقطاع...»، في حين أن كل المنظومة القانونية الجديدة تعني بالضبط ذلك الإجهاز، وقد تأكد هذا بالخصوص بعد تسريب مشروع النظام الأساسي النموذجي للمجموعات الصحية الترابية. وليس الأمر كما جاء في البيان المستعجَل: «الكلام عن حذف المناصب بعد مدة وتوجيه مسارها نحو المجهول!!!»، فمسارها ليس مجهولا إلا لقياداتنا النقابية، أو بالأحرى تتجاهله لأنها منخرطة حتى أذنيها في صياغة نصوصه القانونية، هذا المسار هو «المجموعات الصحية الترابية».

* الإصرار على جعل شغيلة الصحة مجرد ورقة احتياط قد يستعملها التنسيق النقابي الوطني للمناوشة (كما فعل في فبراير- يوليوز 2024) عندما ترفض الوزارة اعتماد المقاربة التشاركية: «يهيب بالقواعد وكل فئات شغيلة الصحة إلى التعبئة والاستعداد لكل المحطات المقبلة والاحتمالات». فالواجب ليس هو إصدار أوامر للشغيلة كي يستعدوا لتنفيذ برامج نضالية مسطَّرة من أعلى من طرف القيادات، بل تعبئة فعلية في أماكن العمل ومقرات النقابات وعقد جموع عامة مشتركة بين منخرطي كل نقابات التنسيق النقابي الوطني. هذه هي «الديمقراطية العمالية» التي كانت عنوان جريدة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي السبيل الوحيد لفرض المكاسب على الدولة وفرض تطبيقها في الآن ذاته... ليس الشغيلة جنودا في ثكنات القيادات النقابية تستنفرهم وقتما شاءت وتُسرِّحهم عندما توقع الهدنة مع الدولة. لكن قياداتنا النقابية تتخوف من النضال وتعتبره آخر حل [«الإضراب أبغض الحلال» كما قال عبد الغني الراقي، الكاتب الوطني السابق للنقابة الوطنية للتعليم- كدش]، وهو ما يؤكده البيان المستعجل بقول: «... خرق أول نقطة في الاتفاق وخلق شروط احتقان جديد في القطاع»، فمن يخاف من «الاحتقان» لا يستحق أن يكون في قيادة منظمة عمالية.

سبق وكتبنا أن «المقاربة التشاركية» التي تصر قياداتنا النقابية على اعتمادها، تَقبلُها الدولة ظرفيا لتحقق هدفين: 1) «ربح مزيد من الوقت في انتظار خروج القوانين التطبيقية للوظيفة الصحية وبداية تنفيذ قانون المجموعات الصحية الترابية»؛ 2) «إعطاء انطباع «جِدِّي» للقيادات النقابية بأنها «شريك اجتماعي» فعلي، في حين أن هذه الإجراءات غايتها ربح الوقت»، وما أن تحقق الدولة هدفيها حتى تضع «المقاربة التشاركية» في الثلاجة في انتظار تسخينها عندما يحمى النضال. وها هو مشروع النظام الأساسي النموذجي للمجموعات الصحية الترابية ومشروع قانون مالية 2025 والبيان المستعجَل لقياداتنا النقابية تؤكد ما كتبناه سابقا [8 أكتوبر 2024، «هل تكفي «المطالب ذات الأثر المالي» لتحسين الدخل؟»، https://www.almounadila.info/archives/24372].

لقد أثبتت «المقاربة التشاركية» و«الحوار الاجتماعي» لحدود الساعة أنهما جالِبا كوارث على الشغيلة، فليكن شعارنا في المرحلة الراهنة: «لا مغادرة لسفينة المقاومة... لا شيء غير النضال». وبدل الإصرار على مطالب وهمية (صفة الموظف العمومي، مركزية الأجور)، أو مطالب سريعة الزوال (المطالب ذات الأثر المالي)، ليكن ملفنا المطلبي مستهدِفا لجوهر هجوم الدولة.

أمام تعديات الدولة والاستسلام الناجز لقياداتنا النقابية لا غنى لشغيلة الصحة عن إعادة صياغة برنامجهم النضالي وملفهم المطلبي على أرضية الدفاع عن الصحة العمومية كمدخل أساسي للحفاظ على الوظيفة العمومية بمكتسباتها، ولن يستقيم ذلك إلا بالنقاش من الأسفل والاعتماد على الجموع العامة في أماكن العمل كاملة الصلاحية

التتمة في الصفحة 13

متى تتعظُّ قياداتنا النقابية في قطاع الصحة؟

تتمة ص 14

بقلم؛ علي حموت- نقابي بالنقابة الوطنية للصحة/ كدش

في تحديد الملف المطلبي والخطوات النضالية وانتخاب لجنة للتفاوض منبثقة من الأسفل غير دائمة. فالقاعدة هي من تقرر في الملف المطلبي وفي البرنامج النضالي (الخطوات الاستمرار أو التوقف)، وهي من تجعل من أشكال النضال مُعبرا حقيقيا على مستوى استعدادهم- هن وتنظيمهم- هن وتصميمهم- هن.

مقترحات للملف المطلبي:

مجانية وعمومية الخدمات الصحية وذلك عبر التراجع عن كل أشكال الخوصصة والتدبير المفوض وبيع المؤسسات وشراكة قطاع عام- قطاع خاص، وإلغاء التسعيرة المفروضة على الخدمات العلاجية، فهذه الخدمات يجب ألاَّ تطالها أيدي الرأسمال والاتجار فيها، بل يجب أن يتمتع بها جميع أفراد الشعب على قدم المساواة من طرف قطاع عمومي مجاني. هذا المطلب تلتقي فيه كل شرائح المجتمع و هو الضامن لتعاطف الشعب مع نضالاتنا.

فرض ضريبة تصاعدية على أرباح الشركات الخاصة وتخصيص مداخيلها لدعم ميزانية قطاع التعليم و الصحة.

إلغاء التدبير المفوض لخدمات النظافة والحراسة والإيواء والإطعام و الأوكسيجين... وإدماج شغيلة هذه الخدمات في الوظيفة العمومية القارة.

إلغاء صفة المؤسسة العمومية من النصوص القانونية المنظمة للمجموعات الصحية الترابية وتحويلها إلى مديريات جهوية تابعة للدولة كما كان عليه الأمر سابقا.

إلحاق شغيلة القطاع الخاص بنفس القانون الذي يخضع له شغيلة القطاع العام تحت شعار نفس الواجبات (المهام، ساعات العمل...) نفس الحقوق (الأجور، الترقيات، الشغل القار...) والتراجع الفوري عن مشروع النظام الأساسي النموذجي الخاص بمهنيي الصحة.

زيادة عامة وفعلية في الأجور مع إحياء شعار السلم المتحرك للأجور بدون عتبة يستفيد منه حتى المتقاعدون و الطلبة...

الدفاع عن المعايير الجماعية لاحتساب الترقية والنضال من أجل إلغاء التراجعات التي لحقت الحق في الترقية وعلى رأسها الترقية بالشهادة، و رفض مقاربة الترقية بالأداء الفردي للموظف.

التضامن مع نضالات طلبة الطب و الصيدلة و الدفاع عن تكوين طبي جيد.

عودة شغيلة الصحة إلى النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية (1958)، ولن يستقيم ذلك الا بالنضال من أجل مجانية الخدمات الصحية وعموميتها و هذا هو الضامن الوحيد والأساسي للدفاع عن الوظيفة العمومية ومركزية الأجور. هذا المطلب تلتقي فيه كل شرائح المجتمع من شأنه أن يطلق دينامية نضالية في اتجاه الإضراب العام العمالي والشعبي ضد مجمل سياسة الدولة النيوليبرالية...

تستدعي هذه المطالب نضالا جماعيا، يضم مجمل شغيلة البلد وكادحيه وكادحاته، ضد مشروع قانون المالية لسنة 2025، كونُه يكثِّف استراتيجية الدولة القائمة على دعم سخي للرأسمال، وليس القبول بقانون المالية والمطالبة فقط بإيراد أجور شغيلة الصحة ضمنه.

برنامج أوراش: باب لتعميم الهشاشة ودعم رأس المال

بقلم؛ وائل المراكشي

أصدرت حكومة الواجهة، في إطار تنفيذ برنامجها الحكومي 2021- 2026، صيغة جديدة لذر الرماد في عيون ضحايا البطالة، اسمته «برنامج أوراش»، وضمَّنته وعدا بخلق 250 ألف منصب شغل. ما حقيقة ذاك البرنامج؟ وما الجهات التي يخدمها حقيقية؟

مضمون «برنامج أوراش»

ينقسم البرنامج إلى شقين: «برنامج أوراش 1» لسنة 2022 و«برنامج أوراش 2» لسنة 2023. وحسب موقع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يستهدف هذا البرنامج:

* الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الإدماج في سوق الشغل؛

* الفئة الثانية بالأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب الجائحة الصحية المرتبطة بكوفيد – 19 أو لأسباب أخرى؛

* القطاعات والمقاولات المتضررة من الجائحة.

رصدت حكومة الواجهة للبرنامج مبلغ 2.25 مليار درهم بهدف خلق 250 ألف منصب شغل خلال سنتي 2022-2023، في إطار أوراش عامة صغرى وكبرى مؤقتة.

المعطلون- ات مسؤولون- ات عن بطالتهم

بالنسبة للدولة يستهدف البرنامج «الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الإدماج في سوق الشغل»، و«الإعداد لسوق الشغل وولوج فرص الإدماج المتاحة نتيجة الإقلاع الاقتصادي». هكذا فالبلد يتمتع بـ«إقلاع اقتصادي»، المشكل الوحيد القائم، بالنسبة للدولة، هو أن المعطلين- ات غير متوفرين على ما يؤهلهم لولوج «سوق الشغل»، لذلك ستخصص لهم الدولة عبر «برنامج أوراش»: «تكوينات إعدادية لمزاولة أنشطة ورش معين مع تعزيز القدرات والسلوكيات وتنمية روح المواطنة وثقافة العمل خلال مدة إنجاز هذا الورش».

أرقام فَلَكية

لا يثير الرقم الذي أعلنته الدولة لعاب الباحثين- ات عن منصب شغل يضمن لقمة عيش، بقدر ما يثير الاستغراب؛ إذ تعهد الدولة بخلق 250 ألف منصب شغل خلال سنتي 2022-2023 عبر «برنامج أوراش». وهو رقم لم تتعهد به حتى في استراتيجياتها القطاعية، بل إن الأرقام تؤكد فقدان مناصب الشغل: «فقدت الفلاحة، في الفترة 2008-2019 (الموافقة بالضبط لفترة «مخطط المغرب الأخضر») 277 ألف منصب شغل صافي، أي 23 ألف منصب في المتوسط كل سنة، طيلة فترة اثني عشر سنة المعنية» وفقد القطاع الصناعي «في المتوسط 20 ألف منصب شغل سنويا، أي حوالي 100 ألف منصب خلال 5 سنوات» [نجيب أقصبي، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوليد-19»]. فكيف تتعهد الدولة إذن بتوفير ذاك الرقم الفَلَكي: 250 ألف منصب شغل ؟

فتات لضحايا البطالة

أعلنت حكومة الواجهة أن البرنامج سيوفر للمستفيدين- ات «دخلا شهريا لا يقل عن الحد الأدنى للأجر» فضلا عن «تغطية اجتماعية شاملة». لكن يدرك الجميع أن تطبيق مدونة الشغل هو الأمر النادر في المقاولات، وهو المسبب لأكبر الاحتجاجات العمالية في القطاع الخاص. فكيف إذن بتوفير دخل شهري لا يقل عن الحد الأدنى للأجر في «أوراش مؤقتة»، تتعاقد فيها جمعيات مع معودمي الشغل، تعاقدات تستأثر عبرها الجمعيات على قسم من ذاك الدخل، كمقابل لوساطتها في التشغيل. فحتى الفتات ليس مضمونا.

دعم سخي للمقاولات

في الوقت الذي خصصت فيه الدولة فتاتا لا يتعدى 2.25 مليار درهم لضحايا البطالة التي يتعدى عددها 250 ألف الموعود بخلق مناصب من أجلها، خصص صندوق محمد للاستثمار

التتمة في الصفحة 05

برنامج أوراش: باب لتعميم الهشاشة ودعم رأس المال

تتمة ص 12

بقلم؛ وائل المراكشي

المحدَث سنة 2021 ما يقارب 15 مليار درهم للرأسماليين.

«برنامج أوراش» بحد ذاته جرى إقراره من أجل تجاوز صعوبات المقاولات التي نتجت عن أزمة كوفيد- 19. فقسم من الدخل الموعود ضمانُه للمستفيدين- ات من البرنامج تتحمله الدولة. حيث أقر البرنامج منحة تحفيز للمقاولات التي تحتفظ بأجرائها لمدة 24 شهرا، وفي نفس الوقت ورد في موقع وزارة الإدماج الاقتصادي أن ستتحمل «المصاريف المتعلقة بالأجر والتكوين وحصة المشغل والتأمين عن حوادث الشغل بالنسبة للتغطية الاجتماعية»، إذ التزمت الدولة ب»مَنح المشغِّلين مِنحة التحفيز عن التشغيل في حدود 1500 درهم شهريا لمدة 18 شهرا لكل مستفيد». هكذا ستوفر الدولة للمقاولات أُجراءً- ات مجانيين- ات وفي نفس الوقت تتحمل كلفة تشغيلهم- هن المؤقت، من مالية عمومية يجري دائما التشكي من عجزها.

توسيع لمجال هشاشة الشغل

تتحدث الدولة على أن البرنامج يضم نوعين: «أوراش مؤقتة» و»أوراش دعم العمل المستمر»، وورد عن ذلك في بوابة وزارة الإدماج الاقتصادي ما يلي: «إنجاز أشغال وأنشطة ذات طابع مؤقت». لكن عند تمحيص المهام المكلَّف بها المستفيدون- ات من البرنامج، يتضح أنها خدمات عمومية تحتاج إلى خلق مناصب شغل قارة ودائمة وليس مؤقتة.

فالمهام التي يتضمنها البرنامج هي: «إنجاز مسالك طرقية وترميم المآثر والمنشآت العمومية والتشجير وإعداد المساحات الخضراء ومحاربة التصحر وزحف الرمال ورقمنة الأرشيف والتنشيط الثقافي والرياضي والتأطير التربوي العرضي»، وأيضا «خدمات موجهة للأشخاص والأسر والمجتمع تعرف خصاصا على صعيد بعض المناطق من قبيل محو الأمية والتعليم الأولي والاعتناء بالأشخاص المسنين والأنشطة الرياضية والثقافية والمطعمة المدرسية والخدمات الشبة الطبية...». فهل هذه «أشغال وأنشطة ذات طابع مؤقت»؟

لكن الهدف الضمني هو ما تسميه وثائق الدولة: «تنويع الأوضاع القانونية للأجراء». فمن شأن إغراق أماكن الاستغلال/ العمل بأُجراء وأجيرات

من وضعيات قانونية مختلفة تدمير وحدة الصف العمالي، وتسهيل استغلال الشغيلة. فالمقاولات وأيضا المؤسسات العمومية والوظيفة العمومية تعج بأشكال متعددة لصيغ لتوظيف، خصوصا مع التدبير المفوض والشراكة قطاع عام- قطاع خاص.

رغم المديح العالي الذي خصصه لبرنامج أوراش تقريرٌ صادر عن مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ومرصد العمل الحكومي في يناير 2023، إلا أنه لم يستطع أن يسكت عن «هشاشة فرص الشغل الناتجة عن البرنامج، بالإضافة إلى محدوديتها الزمنية، وهو ما قد ينتج عنه توترات اجتماعية، في حالة عدم قدرة المستفيدين على الولوج الطبيعي إلى سوق الشغل». وكل ما يهم طبعا المركز والمرصد هو تفادي «التوترات الاجتماعية».

احتجاجات ضد برنامج أوراش

أثار البرنامج استياءً، خصوصا في قطاعي التعليم والصحة. حيث رفضته تنسيقية التعاقد المفروض في قطاع التعليم واعتبرته «سياسة حلولٍ ترقيعية» منبِّهة إلى أن طابعه المؤقت «سيتحول بدوره إلى خيار استراتيجي»، تماما كما وقع مع مخطط التعاقد [بيان المجلس الوطني 31 مارس 2022]. وكانت الدولة قد استعانت ببرنامج أوراش لمواجهة إضرابات شغيلة التعليم، بمبرر توفير حصص الدعم للتلاميذ- ات المتضررين- ات من الإضرابات!

وفي قطاع الصحة كانت هناك احتجاجات ضد منح صفة «الممرض» للعاملين في «برنامج أوراش، واعتبرت النقابة المستقلة للممرضين وتقني الصحة أن البرنامج «يمس حق المواطنين في تلقي العلاجات الملائمة» [-14 04-2022، https://www.hespress.com/ممرضون-يطلبون-تنظيم-ملتحقي-أوراش-1016868.html].

وفي الوقت الذي استهدفت فيه نقابات الشغيلة (التعليم والصحة) جوهر البرنامج، اقتصرت انتقادات الأحزاب، خصوصا حزب العدالة والتنمية الذي يعارض فقط لأن غريمه التجمع الوطني للأحرار يوجد في موقع الحكومة)، الذي خصص أسئلته الشفوية للتركيز على الأعطاب الشكلية للبرنامج: «تنزيل برنامج أوراش، محفوف بالتوظيف الحزبي»، «برنامج أوراش يطرح إشكالات من الناحية القانونية والتنظيمية»، معتبرا أنه «غير مؤطر قانونيا، وأن مرجعية البرنامج الحكومي ومنشور رئيس الحكومة، غير كافية»... إلخ.

من أجل سياسة تشغيل ضامنة للعمل القار

يندرج «برنامج أوراش»، شأنه شأن برامج سابقة (مقاولاتي... إلخ)، في إطار سياسة إلهاء تعتمدها الدولة لتفادي انتظام ضحايا البطالة للنضال من أجل شغل قار ضامن للكرامة. فقد جاء هذا البرنامج في عز أزمة اقتصادية واجتماعية بسبب الإغلاق الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد- 19. هذه الأزمة التي نتج عنها إضافةً عشرات الآلاف من فاقدي- ات الشغل/ المُسرَّحين- ات إلى الملايين المعطَّلة والمحرومة من حق العمل.

يجب أن يضافر نضالنا داخل إطارات المعطلين- ات والحركة النقابية المناضلة من أجل ضمان هذا الحق.

من أجل:

* الشغل للجميع بأجر لائق، والتصدي لتفكيك المرافق العمومية وخوصصة الخدمات الاجتماعية، بما يمكن من تلبية الحاجات الاجتماعية وتوفير فرص الشغل؛

* التعويض عن البطالة للمعطلين وعن فقدان العمل لفاقدي الشغل بالحد الأدنى للأجور؛

* النضال من أجل تقليص ساعات العمل وتخفيض سن التقاعد، لخلق فرص عمل جديدة، مع رفع الأجر بما يتماشى وارتفاع تكاليف المعيشة؛

* النضال من أجل الرفع من الميزانيات الاجتماعية لتوفير فرص الشغل، ضدا على إملاءات المؤسسات المالية المانحة؛

* الامتناع عن سداد الديون المستنزفة للثروة الوطنية واستثمارها لخلق فرص الشغل.

طاطا: نداء الكفاح الشعبي

بقلم؛ مسعود الدرعاوي

توالت كوارث الجفاف والحرائق والسيول لتُبرز مدى تردي الوضع الاجتماعي الناتج عن السياسات النيوليبرالية التي دامت عقودا. ومع توالي الكوارث واستمرار تلك السياسات، يتأكد أن لا مخرج من هذا الوضع بالثقة في الخطاب الرسمي، ولا بالانخداع بالإجراءات الترقيعية، وبرامج «التنمية المحلية»، إذ لا غاية لها سوى صرف اهتمام الغاضبين والغاضبات عن التحرك الجماعي لانتزاع مكاسب حقيقية، خصوصا وأن برامج التنمية المحلية هذه يجري تنفيذها في إطارٍ نزع صلاحيات عديدة للجماعات المُنتخبة ومَنحها لشركات التنمية المحلية، فضلا عما يُطلق عليه مقاربة تشاركية يمثل القطاع الخاص عمادها، ويستفيد من تلك البرامج لنيل صفقات مموَّلة من ميزانيات عمومية.

لا سبيل غير مقاومة التعديات بالتنظيم و النضال. وإن لطاطا ونواحيها رصيدها، على غرار مناطق عديدة بالمغرب، من الكفاح المنظم. ثمة نضالات متعددة ومتنوعة، تعلو وتهبط، لكنها متجددة. وقد بلغت ذروة قبل زهاء 20 سنة من خلال حراك العام 2005 الجماهيري. التحديات التي يفرضها تردي الوضع الاجتماعي، والحالة التي توجد عليها تنظيمات الكادحين، من نقابات وجمعيات، وقوى يسارية، يفرض الاستناد إلى التجربة النضالية، لتنوير طريق الكفاح الشعبي. لذا لا بد من تذكير مقتضب بتجربة 2005 النضالية، واستنتاج دروس منها.

تجربة هيئة الدفاع عن مجانية وجودة الخدمات الصحية

مع بدء فرض أداء ثمن الخدمات الصحية بالمستشفى، جاء الرد بتأسيس **«هيئة الدفاع عن مجانية وجودة الخدمات الصحية»** من معظم الهيآت الناشطة في المدينة (نقابية وسياسية وجمعيات المختلفة)، وذلك يوم 17 مارس 2005. شرعت الهيئة في النضال **بتنظيم مسيرة يوم 27 مارس بعد تعبئة طيلة 10 أيام في طاطا والعديد من القرى، بتوزيع بيانات للعموم في الشارع والأسواق الأسبوعية، وتنظيم حلقات نقاش مع السكان باستعمال مكبرات الصوت وملصقات... لقيت التعبئة تجاوبا واسعا لدى السكان.** وكانت مسيرة 27 مارس 2005 **الأولى في طاطا بذلك الحجم وبمطلب واضح وموحد لكل القوى المكافحة. ويوم 1 أبريل نظمت الهيئة وقفة احتجاجية أمام مندوبية وزارة الصحة.** ثم بدأ اعتصام في خيام أمام المستشفى الاقليمي، أُطلق عليه اسم مخيم المرضى والمهمشين يوم23 إبريل، مع تنظيم وقفات احتجاج يومية.

حظي بمساندة تلميذات وتلاميذ المؤسسات التعليمية الذين هبوا لزيارته. وجرى تنظيم مسيرة الشموع يوم 03 مايو 2005. ونظم طلاب إقليم طاطا بجامعة القاضي عياض بمراكش وقفة احتجاجية، ونظم رفاقهم بجامعة ابن زهر باكادير سفرا جماعيا (زهاء 50 طالب وطالبة) إلى طاطا يوم 7 مايو، لتجسيد التضامن مع الجماهير المناضلة، وساروا في مسيرة من محطة الحافلات إلى مخيم المرضى والمهمشين. ثم كانت مسيرة شعبية ثالثة، سُميت مسيرة «الكاسرونا والكاميلا»، وكانت حاشدة من المعتصم إلى مقر عمالة إقليم طاطا يوم الأربعاء 11 ماي 2005 دامت ساعتين. مسيرة أضخم من سابقاتها بمشاركة نحو 7 آلاف مواطن رجالا ونساء، شبابا وشيوخا. ويوم 26 مايو، نظمت هيئة الدفاع عن مجانية وجودة الخدمات الصحية مهرجانا خطابيا بالساحة الرئيسية بالمدينة. وفي اليوم التالي، نظمت بإيمي أو اكادير (فم الحصن) وقفة تضامن مع سكان طاطا من طرف اللجنة المحلية لمساندة هيئة الدفاع التي شكلتها 9 هيئات سياسة ونقابية وجمعيات.

دامت هذه السيرورة النضالية شهرين، ولم تتمكن من التطور بامتداد أقوى في ربوع الإقليم، ولم تتضافر مع تجربة مثيلة ولدت متزامنة في إيفني آيت باعمران (تأسيس لجنة للنضال ضد الإقصاء ومن أجل الحقوق الاجتماعية، سميت «السكرتارية المحلية لتتبع الوضع بايفني -ايت باعمران»)، واقتصر الأمر على قيام وفد من مناضلي مدينة سيدي إفني بزيارة تضامنية إلى مدينة طاطا، ولم تحظ بتضامن مناطق أخرى بالمغرب، فتبين للدولة أن لحظة خنقها قد أزفت.

شهد يوم 31 مايو استنفارا قمعيا بوضع الحواجز بالشوارع الرئيسية. واستقدام فيالق من قوات التدخل السريع من ورزازات، مدججة بالهراوات والدروع والقنابل المسيلة لدموع وجحافل من الدرك الملكي مصحوبة بكلاب بوليسية. ويوم 1يونيو الساعة الرابعة صباحا، بعد 37 يوم من بدء مخيم المرضى والمهمشين، أغارت عليه قوات القمع تحت جنح الظلام، وفككته بمصادرة الخيام .في الصباح، هب السكان إلى المكان للتضامن واستنكار فعل السلطة والمطالبة بإعادة المحجوزات. ومساء نفس اليوم: شارك زهاء 2000 مواطن في وقفة أخرى بدعوة من الهيئة، محتجين على مصادرة خيام المعتصم ومؤكدين التمسك بمطالبهم .يوم الاثنين 6 يونيو، ،نُظمت وقفة احتجاج أمام المستشفى الإقليمي بعد 3

التتمة في الصفحة 07

تتمة ص 06

طاطا: نداء الكفاح الشعبي

بقلم؛ مسعود الدرعاوي

أيام من التوقف اكتفى خلالها المواطنون بحمل الشارات الحمراء.

وتم يوم 9 يونيو استرجاع خيام النضال المحجوزة. بعد تسلم الهيئة المحجوزات جابت الشوارع الرئيسية للمدينة في موكب شعارات تحيي الصمود والنضال، تجاوب معها السكان برفع شارات النصر.

12 يونيو: مسيرة الصفير بمشاركة زهاء 5 آلاف مواطن. بعدها توصل 4 من أعضاء هيئة الدفاع عن مجانية وجودة الخدمات الصحية بطاطا، باستدعاءات من الدرك الملكي. وتم استنطاقهم مع تحرير محاضر، وقُدموا أمام وكيل الملك يوم الخميس 16 يونيو صباحا. على أن يَمثلوا أمام القاضي يوم 30 يونيو بالمحكمة الابتدائية بطاطا. التهمة: جمع والتماس غير قانوني لإحسان عمومي.

بذلك تكون الدولة قد تمكنت من وقف تطور الحراك الشعبي، الذي لم يحقق هدفه، منتزعا تنازلا متمثلا في تسهيل الحصول على شهادة «الاحتياج» لتبرير عدم أداء ثمن خدمات الصحة. هذا مع عدم إرغام أي مريض على الأداء إذا لم يُدل بشهادة الضعف مع منحه مهلة 15 يوم لتقديمها.

تحقق ما لم يكن مطلبا، لأن فرض التراجع عن إلغاء مجانية خدمات الصحة يتطلب نضالا أعظم تنضم إليه الجماهير الكادحة بسائر مناطق المغرب. وقد كانت إمكانية امتداد النضال قائمة، وماثلة في نهوض كادحي إيفني آيت باعمران، والعديد من النضالات المحلية، هنا وهناك، لكنها غير منسقة، ما أتاح للدولة التغلب عليها تباعا، بالتنازلات المجهرية وبالقمع.

شباب طاطا، من طلاب ومعطلين وعمال، ومن كل صنوف الكدح، ونساؤها، مقبلون ومقبلات على كفاحات لأن عيون الرحمة لدى المسؤولين عن الوضع عيون عمياء، وكثرة الوعود والكلام الجميل مجرد تقنية آنية لتجاوز الفترة الحرجة حيث لا تزال آلام المصائب تهز الأعماق. لذا يجب التزود من كفاحات الماضي بدروسها هذه بعضها:

- يمكن عند اعتبار مصلحة الكادحين توحيد جهود أطراف وتنظيمات عديدة متنوعة، تبدو من زاوية نظر أخرى غير قابلة للتلاقي. يجب تغليب منطق النضال المشترك دون عصبية تنظيمية ولا ادعاء احتكار الحقيقة والصواب. تجميع كل القوى الساعية إلى تحسين الوضع وتغييره شرط أول لا غنى عنه.

- أشكال النضال الميدانية وحدها كفيلة ببناء القوة الجماهيرية التي ظلت من قبل مشتتة، وهي القادرة دون سواها على الضغط الفعلي من أجل انتزاع المطالب. أساليب المراسلات إلى الجهات العليا، وما يسمى «الترافع»، لا يمكن أن تكون في أحسن حال سوى أداة ثانوية للتعبئة، وتبديد الأوهام الملازمة لكل حركة ابتدائية، وليس سبيلا لبلوغ الأهداف.

- الجماهير الشعبية تنخرط في النضال عندما يكون المطلب واضحا، والجهود التنظيمية موحدة. ويزداد هذا الانخراط عند تسيير النضال بشكل ديمقراطي مباشر. وفي هذا المضمار يجب العمل لسد أوجه النقص التي لازمت تجربة هيئة الدفاع عن مجانية وجودة خدمات الصحة. رغم الطابع الديمقراطي الظاهر لعمل الهيئة، إذ تمثلت فيه معظم التنظيمات المحلية، ظل ناقصا. فأغلب الاجتماعات جرت بين الممثلين المنتدَبين إلى الهيئة، يقررون الخطوات النضالية ويعينون الأجهزة الساهرة على تنفيذها. وينفرد أعضاء الهيئة بتقييمها بعيدا عن السكان، مكتفية بإبلاغهم بالقرارات المتخذة. يجب العمل على ضمان مشاركة السكان المباشرة بعقد الاجتماعات العامة بشكل مكشوف وجماهيري، كيفما كان موضوعها (تقرير خطوة نضالية،كيفيات تنفيذها، تقييمها).

- كان للنقابات دور فوقي في تأسيس هيئة النضال الشعبي في طاطا، لكن لا تعبئة واحدة في صفوف المنخرطين في النقابات، وفي صفوف الشغيلة بشكل عام، لنقاش أسباب الاحتجاج والانخراط في الخطوات النضالية. يستدعي هذا الوضع من المناضلين النقابيين في المنطقة النضال من أجل أكبر انخراط لنقاباتهم في كفاح السكان، ومن أجل توسيع أفق النضال النقابي ليتجاوز المطالب المهنية الفئوية إلى مجمل مناحي الحياة، وبمقدمتها الخدمات العامة.

- تميز حراك 2005 في طاطا بالحضور القوي للنساء، مُضفياً عليه طابعا شعبيا حقيقيا، جعل حتى غير المشاركين يتعاطفون. لكن هذا الحضور القوي لم ينعكس في قيادة النضال، حيث لم توجد حتى امرأة واحدة في هيئة الدفاع عن مجانية وجودة خدمات الصحة. يبين هذا عيب تهميش النساء داخل التنظيمات المكونة للهيئة من جهة، والحاجة إلى أشكال تنظيم ديمقراطية فعلا يكون فيها للنساء مكانة مناسبة لدورهن النضالي. بقدر ما يكون تسيير النضال ديمقراطيا بقدر ما يجذب مزيدا من الجماهير، وبمقدمتها النساء.

- رغم أن احتجاج الجماهير الشعبية موجه ضد النتائج المباشرة للهجوم النيوليبرالي، لم تكن تلك الجماهير واعية بأصل البلاء، ولا تربط الهجوم على مجانية خدمات الصحة بما يتعرض له التعليم وسواه من القطاعات الاجتماعية من تدمير، وبتفشي البطالة، وبغلاء المعيشة، وبما يجري في «المؤسسات المنتخبة»، وبأشكال القمع التي تواجه بها الدولة مطالب الناس المقهورين، وبوجه عام بالطريقة التي تسير بها شؤون البلد. ثمة حاجة ماسة، والحالة تلك، إلى عمل توعية وتثقيف شعبي يفتح أعين الكادحين ويزيد أهدافهم وضوحا، ويطور درايتهم النضالية. يجب خلق فضاءات يلتقي فيها الناس الأكثر انشغالا بسبل تحسين الوضع وتغييره، ليناقشوا ويتعلموا. مقرات جمعيات ونقابات وقوى يسارية، نوع من هذه الفضاءات، فضلا عما تتيحه تكنولوجيا التواصل من إمكانات يمكن استعمالها لأهداف النضال.

- الأوضاع الاجتماعية المحلية المزرية لمختلف الشرائح الشعبية، من شغيلة وصغار تجار وصغار منجين وعاطلين وربات بيوت، ما هي إلى نتيجة لسياسة عامة تضعها الدولة البرجوازية بتوجيه من الدوائر الاستعمارية الجديدة التي تستنزف مقدرات المغرب وموارده بسبل متعددة متنوعة. وبالتالي فالنضال من أجل حياة لائقة للجميع يتطلب نضالا إجماليا ضد السياسة البرجوازية/ الاستعمارية. من بوابات هذا النضال الاهتمام بالحياة السياسية المحلية، بمراقبة عمل المجالس المحلية، ورصد حاجات السكان المباشرة، وتتبع عمل برلماني المنطقة، وعامة الحياة السياسية، ودور مختلف الأحزاب. يفضي هذا الاهتمام إلى صوغ مطالب تتناول مختلف مناحي الحياة.

طبعا يستلزم هكذا اهتمام بالشأن العام أدوات تنظيمية قد تكون لجان أحياء أو دواوير أو تنسيقيات، فالحاجة أم الاختراع. المبدأ هو الفعل الشعبي الديمقراطي المباشرة، بإيجاد صيغ انخراط واسع بديلا عن أشكال الإنابة والتوكيل وممارسة الوصاية والمصادرة الفوقية للمبادرة.

الاستفادة من الرصيد النضالي لطاطا ونواحيها، وتنظيم الفعل الشعبي بنحو ديمقراطي من أسفل، وفق رؤية استراتيجية واضحة، هذا سبيل أهالي المنطقة إلى تحسين ظروف حياتهم، سيرا نحو تغيير شامل وعميق. وغير هذا، من أساليب الشراكة مع الجهات الرسمية والمتعاونين معها شعوذةٌ سياسية قد تفيد وصوليين لكنها ستسهم في تأبيد أوضاع الافقار و الحكرة.

معضلة المتفجرات والاستشهادات في بني تجيت- إقليم فكيك

بقلم؛ عبد الصادق بن عزوزي- بني تجيت؛ 12 أكتوبر 2024

[الحلقة الأولى]

مع كل استشهاد في جبل بوظهر- بني تجيت يصحبُه تزوير، فالدولة تمنح المتفجرات للعمال والصناع يومي الإثنين والخميس فقط، وهي تشترط على كل من حصل عليها أن يستعملها كاملة في نفس اليوم الذي حصل عليها. فإذا حصل عامل المتفجرات (بودفي/ Boutefeu) على خمس كيلوغرامات مثلا فهي تحتوي على خمسين متفجرة ينبغي عليه إشعالها في يومها.. وإذا حصل على عشرة كيلوغرامات فينبغي عليه إشعال مئة متفجرة في نفس اليوم... علما أن هناك مناجم تأخذ عشرين أو خمسة وعشرين كيلوغراما... وعلما أن المناجم الكبرى، كمنجم الوسط مثلا، تحصل على قنطار ونصف حتى قنطارين، (بين 1000 و1500 متفجرة) وعليها قانونيا أن تفجرها في نفس اليوم الذي حصلت عليها فيه، وذلك لا يحصل طبعا ولو حصل يوميا لتحولت بني تجيت إلى أطلال .

اشترطت الدولة على رجال الدرك الملكي أن يرافقوا كل حامل متفجرات ويتأكدوا من إشعاله ما حصل عليه في نفس اليوم، ويتم توقيع محضر يثبت ذلك.

طبعا، لا أحد ينضبط لهذه القوانين المجحفة والمستحيلة التطبيق، فالمنجميون يعملون بالمتفجرات بشكل يومي والدركيون يؤمنون بأن مرافقة حاملي المتفجرات والتأكد من إشعالها هو ضرب من الخيال، إذ إن الأمر يقتضي جيشا من الدركيين الخاضعين لتكوينات تؤهلهم من دخول المناجم العميقة والتعامل مع البارود.

إذن، القوانين غير مناسبة بإجماع الجميع، والحل الجاري به العمل هو الكذب المتفق عليه بالإجماع كذلك، فالسلطة توقع المحضر مع حامل المتفجرات وهي تعلم أنه لن يشعلها كاملة، وتسير الأمور على ما هي عليه بدون مشاكل ما عدا عندما تحصل حوادث شغل بسبب البارود.

فإذا حصلت الحادثة يوم الثلاثاء أو الأربعاء أو السبت أو الأحد... فرب المنجم والعمال والدركيون وكل أنواع السلطة يتحدون جميعا في الاتفاق على صيغة ما، كيفما كانت هذه الصيغة/ التخريجة، فقط لا ينبغي أن تقِّر بحصول الحادثة بسبب البارود، كيف لا يسعون لذلك وقد وقعوا جميعا على استعمال المتفجرات في يومها !

إن استُشهد ضحية الحادثة (وذلك ما يحدث في الغالب) فإنهم لا يذكرون المتفجرات في التقارير والمحاضر، وإن انكشفت الأمور، ولم يكن هناك بد من ذكرها، فهم يصرحون الوفاة كانت نتيجة متفجرة قديمة لم تشتعل في حينها وهي ما نطلق عليها محليا (مينة مانكة- Mine manquant) لكي لا تتحقق الدولة من أن أجهزتها محليا والعمال ورب المنجم قد خالفوا قوانينها بالإجماع.

الحقيقة أن هذه المخالفة لا تقتصر على المناجم التي حصلت بها حوادث، بل إن الأمر عام في بني تجيت. وبدل مطالبة الدولة بتعديل وتسهيل القوانين تجنبا للحوادث، ترى الناس يفضلون تزوير الحقائق والتستر على الوقائع، وإن كان ذلك دائما على حساب أرواح الشهداء وحقوق أراملهم وأيتامهم، وحقوقهم التي تضيع ليستمر السادة المنجميون في التستر والاستغلال بلا حسيب! هكذا صارت دماء الشهداء رخيصة إلى هذا الحد أمام جشع أرباب وإجحاف قوانين الدولة.

بالنسبة لآخر شهيد سقط بمناجم بوظهر، وهو المرحوم محمد السعيدي (شاب في مقتبل العمر أب لثلاثة أطفال)، وقد سقط شهيدا يوم السبت أو الأحد (5- 6 أكتوبر 2024)، فكان لا بد من تزوير الحقائق سيرا على ما جرت عليه العادة، فماذا سيدونون في محضره؛ إما سيقولون لقد أصيب بعد اشتعال متفجرة قديمة (مانكة) أو سيقولون لقد مات من المفاجأة والخوف بعد الانفجار... أو سيقولون أي شيء يخرجهم من المعضلة، أي شيء على الإطلاق إلا الحقيقة المرة التي لا يرغب أحد في قولها.

وللمزيد من التوضيح، ستكون التدوينة القادمة حول بطاقة المتفجرات بين الإدارات والواقع، حتى يتبين للرأي العام المتابع من المستفيد الذي لا يقوم يأي عناء ويأخذ الكثير ومن الضحية الذي يقدم كل شيء في أخطر المواقع مقابل الحصول على الحد الأدنى الذي يمكنه من العيش.

تاونات: نضال جمعية المعطلين من أجل الحق في الشغل (حوار)

يخوض مناضِلَان في فرع تاونات للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، إضرابا عن الطعام. لإلقاء الضوء على هذه الخطوة النضالية، أجرى موقع المناضل-ة حوارا مع محسن الحلايسي، نائب رئيس الفرع المحلي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين- تاونات. هذا نص الحوار:

*** هل يمكن أن تقدم نبذة قصيرة عن مدينة تاونات: الموقع الجغرافي، عدد السكان، الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، البينات التحتية (التعليم، الصحة... إلخ).**

يقع إقليم تاونات شمال المغرب، ينتمي إلى جهة فاس مكناس حيث يبلغ عدد سكانه تقريبا 700 ألف نسمة (حسب إحصاء 2004)، ويمتد على مساحة 5585 كلم مربع، يعتمد اقتصاده أساسا على الزراعة وتربية المواشي.

بخصوص البنية التحتية المتمثلة من الدرجة الأولى في قطاعين حيويين أساسيين (التعليم والصحة) فهما يعرفان تحديات ومشاكل كثيرة، تتجلى في غياب الأقسام الكافية وقلة الأطر البشرية، إذ نجد في بعض الفرعيات قسما واحدا فقط أي أستاذ واحد يدرس كل المستويات، كذلك غياب وسائل النقل مما يضطر التلاميذ إلى قطع مسافات طويلة الشيء الذي يؤثر على تحصيلهم العلمي، مما يزيد من انتشار ظاهرة الهدر المدرسي، بالإضافة إلى مشاكل أخرى كثيرة ومتعددة. أما بالنسبة للصحة فهذا القطاع على المستوى الإقليمي يعرف أوضاعا كارثية متمثلة في الدرجة الأولى في غياب المستشفيات إذ نجد مستشفا واحدا لـ 700 ألف نسمة داخل الإقليم وقلة المستوصفات (معدودة على رأس الأصابع) في غياب شبه تام لأبسط المعدات الطبية، وهذا كله راجع إلى سياسات التسيير التي ينهجها مسؤولو الإقليم إذ يتحملون كامل المسؤولية في ما هو عليه.

*** متى تأسس فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين- تاونات؟ ما أهم محطاته النضالية؟ وهل سبق أن حقق مكاسبا؟**

تأسس الفرع المحلي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب يومه 19 ماي 2021. خاض في إطاره المعطلون مجموعة من المعارك النضالية (اعتصامات ومبيتات ليلية وإضرابات متفرقة عن الطعام... إلخ)، سواء على المستوى المحلي والجهوي أو على المستوى الوطني. حققنا فيه مكاسب جزئية أهمها بعض المشاريع التي استفاد منها بعض المعطلين كتعويض عن البطالة.

*** دخلتم مؤخرا في إضراب عن الطعام. ما دواعي ذاك الإضراب؟ وكيف تفاعلت السلطة معه؟**

يأتي هذا الاضراب المفتوح عن الطعام الذي يخوضه الرفيقين زهير الهواري ورضوان مرضي في الاعتصام المفتوح المرفوق بالمبيت الليلي أمام باشوية تاونا دفاعا عن الحق العادل في الشغل القار بعدما انتهج المسؤولون سياسة الآذان الصماء ضد مطالب معطلي الجمعية.

جاءت هاته المعركة الأخيرة بعد برنامج نضالي جسدنا فيه وقفات أمام ولاية الجهة ووقفات محلية أمام باشوية وعمالة تاونات.

وفي المقابل انتهج الساهرون على تدبير الشأن المحلي سياسة القمع والتنكيل تمثلت في سرقة الأفرشة من المعتصمِين في جنح الليل، ليفترشوا الأرض ويلتحفوا السماء في حالة صحية جد متدهورة.

تكررت هاته الهجومات على المعتصم مرات عديدة هادفة إلى زحزحة قناعات المعتصمين، لكن لم يزدنا هذا التعاطي المخز إلا صمودا وتشبثا بمطالبنا العادلة والمشروعة.

مساء يوم 21 أكتوبر 2024 تردت الحالة الصحية للرفيق رضوان مرضي الذي واصل الإضراب عن الطعام لليوم الرابع عشر، وجرى نقله إلى المستشفى من طرف عناصر الوقاية المدنية، وكشف الفحص الطبي أنه يعاني من نقص حاد في كمية السكر في الدم وكذلك انخفاض الضغط، الشيء الذي كان سببا في إغمائه.

*** هل سجلتم تضامنا مع إضرابكم عن الطعام؟**

بعد خوض الرفيقين للإضراب عن الطعام لقيت المعركة تعاطفا كبيرا من قبل الرأي العام والإطارات المناضلة وسكان المدينة، تمثل هذا التعاطف في زيارات متفرقة وقافلة تضامنية نظمها المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب حضر فيه كل من الفروع المنضوية تحت لواء الجمعية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب لموقع فاس ونقابة كدش وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

من أجل إحياء ذكرى نضال شعبي مجيد: مخيم اكْديم إزيك 2010

بقلم؛ المناضل-ة

قبل أربعة عشرة سنة، يوم 09 أكتوبر 2010 أقدم كادحون- ات من مدن صحراوية عديدة على إنشاء مخيم قرب مدينة العيون، أطلِق عليه اسم المنطقة التي أقيم فيها: "مخيم اكْديم إزيك". طالب المحتجون- ات بالحق في السكن والشغل وغيرها من خدمات عمومية جرى تدميرها بفعل عقود من سياسات نيوليبرالية عنيفة.

بعد شهر من النضال والصمود، أقدمت الدولة على تفكيك المخيم بشكل عنيف يوم 8 نوفمبر 2010. تكالبت على ذاك النضال الشعبي كل صحافة النظام والأحزاب، وكل المجتمع الرسمي، الذي يصاب بالسعار كلما هبَّ الكادحون- ات لبناء حركة طبقية من أسفل، تقطع مع نهج الاستجداء المألوف في الحياة السياسية بالبلد. شهدنا هذا أيضا في حراك الريف، الذي كانت نهايته أشبه بنهاية نضال كادحي- ات الصحراء، ومصير قيادته مماثل لمصير قيادة مخيم اكْديم إزيك: الاعتقال والتعذيب وعشرات السنوات من السجن.

وُصف المحتجون- ات بالعصابات والمخربين والمجرمين وأعداء الوطن، ولُفقت لهم التهم من كل نوع. بعد التفكيك العنيف للمخيم، اتخذت الأحداث مجرى مأساويا، واعتُقل أعضاء اللجنة الممثلة للسكان المعتصمين بالمخيم، وحُوكموا أمام محكمة عسكرية، التي أصدرت حكمها في سنة 2013، ضمت تسعة أحكام بالمؤبد وثلاثة أحكام بثلاثين سنة، وخمسة أحكام بـ 25 سنة، وثلاثة أحكام بعشرين سنة.

لا يزال معتقلو مخيم اكْديم إزيك- شأنهم شأن معتقلي حراك الريف- يرزحون في سجون الاستبداد. وكما سيقع لاحقا في الريف، استُعمِل التعذيب لانتزاع الاعترافات وأيضا المحاضر الكيدية القائمة على الأباطيل. ورغم كل الإثباتات المقدَّمة من طرفة هيئة خبراء "الأمم المتحدة" المعنية، ورغم تغير مسار المحاكمة سنة 2016 حين ألغت محكمة النقض حكم المحكمة العسكرية على أساس أنه مبني على أدلة غير قاطعة، أعادت محكمة الاستئناف بالرباط سنة 2017 بالرباط النظر في القضية وأيّدت جميع الإدانات مع تخفيف الأحكام على متهمَيْن، أفرج عنهما في ما بعد، وبذلك لا يزال قادة أحد أكبر النضالات الشعبية قابعين في السجون.

لا يهتم الاستبداد بمصداقية الاتهامات ولا يتورع عن تعذيب المعتقلين وكل أشكال ما يُطلق عليه في الرطانة السياسية لليبرالية "تعسفا في استعمال السلطة" ودوس القانون بأعقابه الحديدية، ما دام كل ذلك يحقق غايته: سحق الاحتجاج العمالي والشعبي والانتقام من قادته وجعلهم عبرة لمن يتجرأ على النضال مستقبلا. ولكن أنَّى له ذلك. لن يقضي القمع على تفجر النضالات الشعبية، يستطيع فقط إطفاءها مؤقتا، خاصة إن ظلت فئوية ومعزولة ومحصورة في نطاق ترابي محدود، وإن افتقدت للتنظيم والوعي والكفاحية...

منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، شهد المغرب صعود نضالات في مراكز حضرية صغيرة ضد نتائج السياسات النيوليبرالية؛ ضد فرض التسعيرة الاستشفائية وضرب مجانية الصحة في زاكورة سنة 2000 وطاطا سنة 2005، وضد الإقصاء والتهميش بسيدي إفني من 2005 حتى 2008، وضد الغلاء وضرب القدرة الشرائية، كما يدل على ذلك كفاح بوعرفة وصفرو... وظهرت تنسيقيات مناهضة غلاء الأسعار، أولاها تأسست سبتمبر 2006، وانعقد بدعوة من تنسيقية الرباط، الملتقى الوطني لتنسيقيات ولجان ومبادرات مناهضة ارتفاع الأسعار بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط يوم 29 أكتوبر 2006 تحت شعار "جميعا ضد ضرب القدرة الشرائية للمواطنين". تم جاءت حركة 20 فبراير 2011، وتلاها الحراك الشعبي في الحسيمة أو حراك الريف المنطلق عقب مقتل الشاب محسن فكري يوم 28 أكتوبر 2016، فحراك جرادة في يناير 2018...

جاء مخيم اكديم ازيك وسط هذا السياق من النضالات الشعبية الدورية، وعانى من نفس سماتها: العزلة والانحصار الجغرافي وضعف التضامن... وبالأخص درجة تنظيم عفوية دنيا، ومستوى وعي سياسي محدود الأفق، رغم أن كل هذه النضالات لم تخل من مستوى صمود واستماتة معتبرين. وفوق كل ذلك تفتقر النضالات الشعبية إلى تنظيمات نضال تدعمها وتنقل إليها الخبرات ودروس ماضي النضال العمالي والشعبي. إنها مفتقرة للمعبر السياسي الطبقي عنها بمثابة الموجه والقائد على أرضية مطالب وبدائل تقطع مع أصل البلاء: رأسمالية تابعة ومتخلفة، واستبداد سياسي مزمن يحظى بدعم إمبريالي.

النضالات موجودة، وتتفجر دوريا، حدوثها مهم غير أنه ليس كافيا، إذ يلزم أن تتلاقى النضالات وتتضافر جهودها في نضال على صعيد البلد يتحدى السياسات المنتهجة القاتلة للحقوق والمكتسبات، يلزمها التنظيم المحكم من أسفل والوعي بأصل البلاوي والقتالية المستميتة وطويلة النفس لإحراز انتصارات...

منذ انطلاق مخيم اكْديم إزيك وقفت جريدة المناضل- ة إلى جانب ذلك النضال ودعمته إعلاميا، وفي عز القمع والحملة الشوفينية الهوجاء التي قادها النظام وأحزابه وأبواقه الإعلامية ومؤسساته ضد الكادحين- ات الصحراويين، رفعت جريدة المناضل- ة صوتها مدافعة عن نضال كاذحي- ات الصحراء مفنِّدة الادعاءات الكاذبة المروَّجة ضد ذلك النضال.

نعيد نشر نصين نشرتهما الجريدة سنة 2010، تذكيرا بمحطات ذلك النضال واستعادة لدروسه وتخليدا لذكراه المجيدة، وتضامنا مع معتقليه الذين لا يزالون مكبَّلين في سجون الاستبداد.

النصان المنوه بهما على الرابط التالي:

https://www.almounadila.info/archives/24392

أوكرانيا: منظمة «الحركة الاجتماعية» (Sotsialnyi Rukh): الطريق إلى النصر ومهام اليسار الأوكراني

كان أحد القرارات الأساسية لمؤتمر منظمة «الحركة الاجتماعية»، المنعقد في كييف يومي 5 و6 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، اعتماد مقرر «الطريق إلى النصر ومهام اليسار الأوكراني». فيما يلي نص المقرر:

1 . جواب صادق على تحديات الحرب، لا سياسة نفاق

تنبع احتمالات نصر أوكرانيا غير المؤكدة من واقع أن الاستراتيجية الوحيدة الموثوقة للتصدي للمعتدي - تعبئة جميع الموارد الاقتصادية المتاحة لدعم خط الجبهة والبنيات التحتية الأساسية - تتعارض مع مصالح الأويغارشية. وبسبب السوق الحرة، أصبح لدى أوكرانيا صورة كاريكاتورية لاقتصاد حرب، وأصبح تركز الترف وسط الفقر متفجرًا بشكل خطير. إن التردد في تأميم المقدرات الإنتاجية، وفي فرض الضرائب على الشركات الكبرى، وفي توجيه الميزانية نحو إعادة التسلح، يتيح إطالة أمد الحرب بكلفة خسائر فادحة في الأرواح وتعبئة مستمرة.

نحن نعتقد أنه يجب على الحكومة أن تبدأ حواراً مع السكان حول الأهداف التي يمكن تحقيقها من الحرب، وقبل كل شيء، إدخال اقتصاد دفاعي أو الاعتراف بعدم الاستعداد للقتال من أجل النصر. ندعو إلى وضع حد لحالة عدم اليقين التي تشوب مدة الخدمة العسكرية، لأنها مسألة عدالة أساسية. إن اكتساب التفوق التكنولوجي مقترنًا بالتعامل الحذر مع الناس هو طريق النصر.

إن منظمة الحركة الاجتماعية تناضل من أجل تطوير قطاع الدولة في الاقتصاد، مع إخضاعه لأولويات الدفاع والتوظيف الكامل، وتدافع عن حقوق المجندين والعسكريين في المعاملة الكريمة، وفي التسريح بعد فترة محددة من الخدمة، وفي إعادة التأهيل.

2 . التضامن الأممي وسيلةً للتغلب على أزمة النظام العالمي

الحرب في أوكرانيا هي إحدى علامات أزمة النظام العالمي القائم على النموذج النيوليبرالي. فهو يتسم باستغلال البلدان الفقيرة من قبل البلدان الغنية، والتفاوت في الحصول على السلع الأساسية، وازدهار النخب المالية على حساب استعباد أمم بأكملها بواسطة الديون. وقد قوضت كل سمات النظام النيوليبرالي هذه الثقة في القانون الدولي وجعلت التقاطب العالمي حتميًا.

نحن بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي بالمساعدات الإنسانية والعسكرية كي يتيسر لنا النضال ضد العدوان الروسي، ويتاح تمهيد طريق إعادة إعمار تعود بالنفع على الشغيلة فيما بعد الحرب. يجب ألا يستخدم الاندماج الأوروبي مبررا لإصلاحات ضد المكاسب الاجتماعية، بل يجب أن يتم على أرضية منصفة، مصحوبًا بتحسين رفاهية الشعب الأوكراني وتعزيز الديمقراطية. نحن مقتنعون بأن روابطنا مع الحركات اليسارية في جميع أنحاء أوروبا ستساعد أوكرانيا على الدفاع عن نفسها بنحو أفضل. وفي الآن ذاته، نتضامن مع الحركات التقدمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في نضالها ضد الإمبريالية. نحن ندين سياسات العدوان والاحتلال لدول أخرى - سواء قمع إسرائيل للفلسطينيين، أو قمع تركيا للأكراد أو قمع السعودية لليمنيين. ثمة حاجة إلى بنية جديدة للعلاقات الدولية، حيث تنعدم امتيازات الـ "القوى العظمى" أو مجموعة السبع أو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وحيث تُسمع أصوات شعوب الأطراف.

وتدعو الحركة الاجتماعية إلى نزع السلاح النووي، والتفاعل مع قوى اليسار التي تعترف بحق أوكرانيا في الدفاع عن النفس وتدعم نضال الشعوب الأخرى من أجل التحرر.

3 . بناء «أوكرانيا للجميع» كفضاء للتضامن والأمن

ورغم أن الحرب ضد عدو خارجي يُفترض أن توحد الشعب الأوكراني، فإنه في الواقع تجري محاولات مخزية لتقسيم الأوكرانيين إلى "جيدين" و "سيئين". فعوض توحيد أكبر عدد ممكن من الناس حول أفكار العدالة والحرية والتضامن، يتم إثارة صراعات داخل المجتمع. تلاحظ مظاهر شوفينية لغوية، وتبرير العداء تجاه الأقليات القومية ومجتمع المثليين جنسياً والترويج للتوحيد الأيديولوجي. وهذا لن يتيح للنضال العالمي ضد الإمبريالية الروسية اكتساب الزخم وسيؤدي إلى تعقيد عملية إعادة دمج الأراضي المحتلة.

لا يمكن تحقيق المساواة دون التغلب على الهشاشة الاجتماعية. وعلى العكس من ذلك، باتت تخفيضات الإنفاق الاجتماعي وتفكيك تشريعات الدولة تنال من مقاومة المجتمع. لقد حان الوقت لوقف تعزيز السياسات المفاقمة لعدم المساواة. إن المطالبة بتحرير المرأة، وإنشاء مساحات دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم ضحايا عنف اليمين المتطرف، يمكن أن تعزز قدرة أوكرانيا على مقاومة الاستبداد خارجيًا وداخليًا. إثبات إنسانيتنا = التفوق على المعتدي.

ستعارض الحركة الاجتماعية السياسات التي تقسم المجتمع وتدافع عن الحقوق الاجتماعية كشرط مسبق لتأكيد الكرامة الإنسانية. وسوف نطالب برقابة الدولة الكاملة على حماية حياة العمال ورفاهيتهم التي أصبحت في خطر أكثر من أي وقت مضى.

4 . التحول الاشتراكي الإيكولوجي–مفتاح النجاة

يمثل الإرهاب الإيكولوجي الروسي، إلى جانب سنوات من الاستغلال المفترس على نطاق واسع للموارد الطبيعية من قبل الأوليغارشية المحلية وإهمال السلطات لحماية البيئة، تهديدًا للنظم الإيكولوجية في أوكرانيا، بما في ذلك التنوع البيولوجي وموارد مياه الشرب وخصوبة التربة وصحة الناس وحياتهم. وتؤثر الحرب وسياسة رأس المال المعادية للبيئة تأثيرًا سلبيًا على الفئات الفقيرة والمعرضة للتمييز، مما يزيد من هشاشتها.

نشدد على ضرورة إضفاء تناغم بين الإنتاج الاجتماعي وإعادة الإنتاج البيئي على أساس مبادئ الاشتراكية الإيكولوجية. يجب أن يكون التحول الأخضر منصفًا قبل كل شيء، مع مراعاة مصالح الشغيلة عبر خلق وظائف جديدة وإعادة تدريب الشغيلة وكفالة الضمانات الاجتماعية والتعويضات لأولئك الذين يواجهون خطر فقدان وظائفهم نتيجة إغلاق الشركات. ويتطلب الاستخدام الفعال لموارد الطاقة خفض ساعات العمل، وسيسمح تأميم شركات الطاقة بالإدارة الرشيدة للقدرات دون تأثير المصالح التجارية.

نحن نساند صغار المزارعين الأسريين من أجل الأمن الغذائي وإضفاء طابع إيكولوجي على الزراعة، وفكرة إلغاء خصخصة الموارد المشتركة، ونعارض بشدة المزارع الاحتكارية التي تدمر النظام البيئي.

ستعمل الحركة الاجتماعية مع النقابات العمالية وغيرها من المنظمات العامة التقدمية لتطوير برنامج للتحولات التي تلبي المصالح طويلة الأمد للعمال والمزارعين والشرائح الهشة الأخرى من السكان الأوكرانيين في سياق الإنتاج والبيئة والطاقة.

5 . لقد تحمل الشغيلة عبء الحرب، لذا فهم يستحقون أن يكون لهم رأي

منذ بداية الغزو الشامل، كان جوهر مقاومة العدوان - سواء في الجبهة أو في الصفوف الخلفية - هو الطبقة العاملة. ولسوء الحظ، في الظروف التي جرى فيها نقل عبء الحرب الرئيسي إلى الطبقة العاملة، لا توجد قوة سياسية يسارية في أوكرانيا قادرة على إسماع مطالب الشغيلة والعمل وفقًا لمبادئ الديمقراطية الدامجة، ففي واقع رأسمالية الاوليغارشية غالبًا ما تخدم القيود المفروضة على الحريات مصالح النخب.

يتطلب بناء أوكرانيا اجتماعية إيكولوجية ومستقلة، حيث تسود المساواة في الحقوق والفرص، برنامجًا سياسيًا ديمقراطيًا يوحد الشغيلة وسائر الفئات المضطهدة ويمثل مصالحهم السياسية، بما في ذلك المشاركة في الانتخابات. نحن منفتحون على التفاعل مع الأحزاب السياسية التي تتقاسم رؤيتنا. وكلما أسرعنا في استعادة العملية السياسية التنافسية، كلما استعيدت الثقة في الدولة بشكل أسرع. إن الفساد والرقابة وغيرها من الانتهاكات التي يرتكبها المسؤولون الحكوميون تقوض جهود الدفاع. وأفضل علاج لذلك هو التجديد الديمقراطي للسلطة. فالحرية هي أساس الأمن لجميع المواطنين.

تناضل الحركة الاجتماعية من أجل استعادة الحقوق الانتخابية وحق الشغيلة في التجمع السلمي والإضراب وإلغاء جميع القيود المفروضة على الحقوق العمالية والاجتماعية.

مسائل ثورة أكتوبر - هل كانت الثورة الروسية انقلاباً مداناً وسابقاً لأوانه؟

بقلم؛ دانيال بنسعيد

ونحن في الذكرى 107 لثورة اكتوبر، نعيد نشر نص كتبه دانيال بن سعيد، تدخل به في لوزان بمناسبة الذكرى الثمانين للثورة الروسية.

حتى قبل النفاذ إلى كتلة الوثائق الجديدة التي باتت متاحة بفعل فتح الأرشيف السوفييتي (والتي لا شك ستلقي أضواء جديدة على الموضوع وتجدد الجدالات)، يتعثر النقاش بنمط التفكير الجاهز للأيديولوجية المهيمنة، والذي يوضح جيدا النعي المشيد بإجماع بفرانسوا فوريه مدى سطوته. لا غرابة، في أزمنة الإصلاح المضاد والرجعية هذه، أن يغدو اسما لينين وتروتسكي غير قابلين للنطق كما كان اسمي روبسبير وسان جوست إبان إعادة الملكية في فرنسا.

يتعين إذن، للبدء في إزاحة العوائق، العودة إلى ثلاث أفكار مسبقة ذائعة على نطاق واسع اليوم:

1. من وجهة نظر كونه ثورة، يمثل أكتوبر بالأحرى اسما رمزيا لمؤامرة أو انقلاب أقلية فرضت من وهلة أولى تصورها السلطوي للتنظيم الاجتماعي لصالح نخبة جديدة.

2. قد يكون مجمل تطور الثورة الروسية ومغامراتها الشمولية المؤسفة مكتوبين بنحو جنيني، بضرب من خطيئة أولى، في الفكرة (أو "العاطفة" حسب فوريه) الثورية: سيُختزل التاريخ عندئذ في تتبع تطور هذه الفكرة المنحرفة وتحققها، دون اكتراث بالتشنجات الحقيقية الكبرى، وبالأحداث الهائلة وبالنتيجة غير المؤكدة لأي صراع.

3. وأخيراً، اعتبار قدَر الثورة الروسية أن تصير مسخا لأنها ناتجة عن توليد للتاريخ "سابق لأوانه"، عن محاولة قسر مساره وإيقاعه، فيما لم تكن "الشروط الموضوعية" لتجاوز الرأسمالية قد أستوفيت: كان القادة البلاشفة، عوض التزام حكمة "وضع حدود ذاتية" لمشروعهم، الفاعلين النشطين في هذه النكسة.

ا. ثورة أم انقلاب؟

لم تكن الثورة الروسية نتيجة مؤامرة، بل انفجارَ التناقضات المتراكمة في سياق الحرب بفعل نزعة النظام القيصري المحافظة والمستبدة. روسيا مطلع القرن مجتمعٌ محبوس، وحالة نموذجية "للتطور المتفاوت والمركب"، بلدٌ مسيطِر وتابع في الآن ذاته، يجمع السمات الإقطاعية لريف أُلغيت فيه القنانة رسميًا منذ أقل من نصف قرن إلى سمات رأسمالية صناعية حضرية من الأشد تركيزًا. كانت قوة عظمى، وتابعة تكنولوجيا وماليا (الاقتراض). تُمثل قائمة المظالم التي قدمها الأب غابون في أثناء ثورة 1905 سجلاً حقيقياً للبؤس الذي ساد بلدَ القياصرة. وسرعان ما أُجهضت محاولات الإصلاح بسبب محافظة الأوليغارشية، وعناد الطاغية، ورخاوة برجوازية باتت خلف الحركة العمالية الناشئة. بهذا النحو آلت مهام الثورة الديمقراطية إلى نوع من الكتلة الثالثة tiers état باتت البروليتاريا الحديثة، رغم كونها أقلية، تمثل فيها، على عكس الثورة الفرنسية، الجناح الدينامي الأكثر نشاطا.

هذا كله ما يجعل "روسيا المقدسة" "الحلقة الضعيفة" في السلسلة الإمبريالية. وقد أوقدت محنة الحرب النار في برميل البارود هذا.

توضح السيرورة الثورية بين فبراير وأكتوبر 1917 بجلاء أن الأمر لم يكن مؤامرة أقلية من المحرضين المحترفين، بل استيعابًا متسارعًا لتجربة سياسية على نطاق جماهيري، وتحولًا في الوعي، وتغيرًا مستمرًا في ميزان القوى. يحلل تروتسكي بدقة، في كتابه البارع "تاريخ الثورة الروسية"، هذا التحول الجذري لدى العمال والجنود والفلاحين، من انتخابات نقابية إلى أخرى، ومن انتخابات بلدية إلى أخرى. بينما لم يكن البلاشفة يمثلون سوى 13% فقط من مندوبي مؤتمر السوفييتات في يونيو، تغيرت الأمور بسرعة بعد أيام يوليو ومحاولة كورنيلوف الانقلابية، حيث مثلوا ما بين 45% و60% في أكتوبر. وبعيداً عن كونها هجمة سريعة ناجحة بفعل طابع الفجأة، مثلت الانتفاضة تتويجاً وخاتمة مؤقتة لمواجهة كانت تتطور طوال العام، كانت حالة الجماهير الشعبية في أثنائها دوما على يسار الأحزاب وقياداتها، ليس فقط الاشتراكيين الثوريين، بل حتى الحزب البلشفي أو جزء من قيادته (حتى بصدد قرار الانتفاضة).

وهذا يفسر أيضًا لماذا كانت انتفاضة أكتوبر أقل عنفًا وكلفة بشريةً، قياسا بما شهدنا من عنف منذئذ، شريطة الحرص على تمييز ضحايا أكتوبر نفسها (من الجانبين) عن ضحايا الحرب الأهلية منذ العام 1918 وما بعدها، المدعومة من القوى الأجنبية، بمقدمتها فرنسا وبريطانيا العظمى.

إذا كنا نقصد بالثورة زخما تغييريا نابعا من الأسفل، من تطلعات الشعب العميقة، لا تحقيقًا لخطة مذهلة من خيال نخبة مستنيرة، فلا شك أن الثورة الروسية كانت ثورة بكل معنى الكلمة. يكفي النظر إلى الإجراءات التشريعية المتخذة في أشهر النظام الجديد القليلة الأولى وسنته الأولى لإدراك أنها تمثل انقلاباً جذرياً في علاقات المِلكية

التتمة في الصفحة 12

مسائل ثورة أكتوبر - هل كانت الثورة الروسية انقلاباً مداناً وسابقاً لأوانه؟

تتمة ص 11

بقلم؛ دانيال بنسعيد

والسلطة، أسرع أحياناً مما كان مخططاً له ومرغوباً فيه، بل وأحياناً أبعد مما كان مرغوباً فيه، تحت ضغط الظروف. وتشهد كتب عديدة على هذا الانقطاع في نظام العالم (راجع كتاب «عشرة أيام هزت العالم» تأليف جون ريد، ترجمة فواز طرابلسي، أعادت نشره دار المتوسط عام2019) وعلى صداه الدولي الفوري (راجع La Révolution d›Octobre et le mouvement ouvrier européen، عمل جماعي، EDI 1967).

يشير مارك فيرو (لا سيما في كتاب La Révolution de 1917، دار نشر Albin Michel، 1997؛ و Naissance et effondrement du régime communiste en Russie، Livre de poche، 1997) إلى أنه لم يكن ثمة تلك اللحظة عدد كثير من تأسفوا لزوال نظام القيصر، أو بكووا آخر طاغية فيه. بل على العكس، ألح على انقلاب العالم المميِّز أيما تمييز لثورة حقيقية، حتى في تفاصيل الحياة اليومية: في أوديسا، أملى الطلاب على المدرسين برنامج تاريخ جديداً؛ وفي بتروغراد، أجبر الشغيلة أرباب العمل على تعلم "القانون العمالي الجديد"؛ وفي الجيش، دعا الجنود القسيس إلى اجتماعهم "لإعطاء معنى جديد لحياته"؛ وفي بعض المدارس، طالب الأطفال بالحق في تعلم الملاكمة لكي يلقوا استماعا واحتراما من الكبار...".

ظل هذا الزخم الثوري الأولي ملموسًا طوال سنوات العشرينات، على الرغم من أوجه الخصاص والتخلف الثقافي، متجليا في المحاولات الرائدة لتغيير أسلوب الحياة: الإصلاحات المدرسية والتربوية، والتشريع الأسري، واليوتوبيات الحضرية، والاختراعات التصويرية والسينمائية. وهذا الزخم ذاته هو ما يتيح تفسير التناقضات وأوجه اللبس في التحول الكبير الذي جرى بألم بين الحربين، حيث كان الرعب والقمع البيروقراطي لا يزالان يمتزجان بطاقة الأمل الثوري. ما من بلد في العالم من شأنه أن يشهد مثل هذا التحول العنيف بتلك الحدة، تحت سياط بيروقراطية فرعونية: فبين العامين 1926 و1939، تضخمت المدن بـ 30 مليون نسمة، وارتفعت نسبتها من إجمالي السكان من 18% إلى 33%؛ وفي أثناء الخطة الخمسية الأولى وحدها، بلغ معدل نموها 44%، أي ما يعادل تقريبًا نموها بين العامين 1897 و1926؛ وتنامت قوة العمل المأجورة بأكثر من الضِّعف (من 10 إلى 22 مليون نسمة)؛ ما يعني "ترييف" المدن على نطاق واسع، وبذل جهد هائل لمحو الأمية والتعليم، وفرض سريع لنظام انضباط في العمل. رافق هذا التحول الكبير انتعاشُ النزعة القومية وتصاعد نزعة الطموح المهني الشخصي وظهور امتثالية بيروقراطية. ويعلق موشيه لوين ساخرا أن المجتمع كان بمعنى ما، في ظل هذا الهرج والمرج العظيمين،"بلا طبقات"، لأن جميع الطبقات كانت بلا شكل، في حالة انصهار (موشيه لوين، Moshe Lewin, La Formation de l'Union soviétique, Gallimard 1985).

II. توق إلى القوة أو ثورة مضادة بيروقراطية

لا ريب أن مصير الثورة الاشتراكية الأولى، وانتصار الستالينية وجرائم البيروقراطية الشمولية هي أحد وقائع القرن الكبرى، ما يضفي على مفاتيح تفسيرها أهمية أعظم. يرى البعض أن مبدأ الشر كان يكمن في جوهر سيء في الطبيعة البشرية، عبارة عن توق جامح إلى القوة لا يُكبح، يمكن أن يتجلى تحت أقنعة مختلفة، بما فيه ادعاء إسعاد الناس رغمًا عنهم، وفرض ترسيمات مسبقة لمدينة مثالية عليهم. على العكس من ذلك، يجب علينا أن نمسك بالجذور والينابيع العميقة لما أطلق عليه أحيانًا "الظاهرة الستالينية" في التنظيم الاجتماعي، وفي القوى التي تتشكل فيه وتتعارض.

تحيل الستالينية، في ظروف تاريخية ملموسة، إلى ميل أعم نحو التبقرط يجري في كل المجتمعات الحديثة. ويغذيه بشكل أساسي تقدم قسمة العمل الاجتماعية (بين العمل اليدوي والعمل الفكري بوجه خاص)، و"الأخطار المهنية للسلطة" الملازمة له. وقد كانت هذه الدينامية أقوى وأسرع في الاتحاد السوفييتي بقدر ما أن التبقرط حدث على خلفية من الدمار والندرة والتخلف الثقافي، في غياب تقاليد ديمقراطية. منذ البداية، كانت القاعدة الاجتماعية للثورة واسعة وضيقة في آن واحد. واسعة بقدر ما كانت تستند إلى تحالف العمال والفلاحين الذين شكلوا الأغلبية الاجتماعية الساحقة. وضيقة بقدر ما أن مكونها العمالي، الذي كان أقلية، سرعان ما جرى تقزيمه بفعل أضرار الحرب وخسائر الحرب الأهلية. كان معظم الجنود، الذين لعبت سوفييتاتهم دورًا أساسيًا في العام 1917، فلاحين تحركهم فكرة السلام والعودة إلى البيت.

في هذه الظروف، باتت ظاهرة الهرم المقلوب جلية في وقت مبكر جدًا. فلم تعد القاعدة من يحمل القمة ويدفعها، بل إرادة القمة هي التي حاولت جر القاعدة. ومن هنا جاءت آليات الاستبدال: يحل الحزب محل الشعب، والبيروقراطية محل الحزب، والشخص الإلهي محل الكل. لكن هذا البناء لا يفرض نفسه سوى بتشكل بيروقراطية جديدة، ثمرة تركة النظام القديم، وارتقاء القادة الجدد الاجتماعي المتسارع. ومن الناحية الرمزية، بعد التجنيد الهائل لـ"فوج لينين"، لم يعد وزن بضعة آلاف من مناضلي ثورة أكتوبر ذي شأن قياسا بمئات الآف البلاشفة الجدد، منهم وصوليون جاءوا لنجدة النصر، وعناصر الجهاز الإداري القديم المعاد تدويرها.

تشهد وصية لينين المحتضر (انظر موشيه لوين، "معركة لينين الأخيرة"، Moshe Lewin, Le Dernier combat de Lénine, Minuit 1979) على هذا الوعي المأساوي بالمشكلة. فبينما الثورة مسألة تخص الشعوب والجموع، كان على لينين وهو يحتضر أن يوازن بين مثالب ومناقب حفنة من القادة بدا أن كل شيء تقريبًا بات متوقفا عليهم.

إن كان للعوامل الاجتماعية والظروف التاريخية دور حاسم في صعود البيروقراطية الستالينية إلى السلطة، فالأمر لا يعني أن لا مسؤولية للأفكار في اعتلائها. ولا ريب بوجه خاص أن الخلط، المحافظ عليه، منذ لحظة الاستيلاء على السلطة، بين الدولة والحزب والطبقة العاملة، باسم اضمحلال سريع للدولة وزوال التناقضات داخل الشعب،

التتمة في الصفحة 13

مسائل ثورة أكتوبر - هل كانت الثورة الروسية انقلاباً مداناً وسابقاً لأوانه؟

تتمة ص 12

بقلم؛ دانيال بنسعيد

قد ساعد إلى حد كبير على دولنة المجتمع عوض إضفاء طابع اجتماعي على وظائف الدولة. إن تعلم الديمقراطية مسألة مديدة وصعبة، لا تسير بنفس وتيرة مراسيم الإصلاح الاقتصادي. فهي تستغرق وقتًا وطاقة. وآنذاك يكمن الحل السهل في إخضاع أجهزة السلطة الشعبية، مجالس وسوفييتات، لوصي مستنير: الحزب. ومن الناحية العملية، كان ذلك يعني أيضًا استعاضة عن مبدأ انتخاب القادة ومراقبتهم بتعيينهم بمبادرة من الحزب، منذ العام 1918 في بعض الحالات. وقد أفضى هذا المنطق، في نهاية المطاف، إلى إلغاء التعددية السياسية وحرية الرأي الضروريتين للحياة الديمقراطية، وكذا إلى إخضاع القانون للقوة بشكل منهجي.

وكان للآلية طابع لايقاوَم، لا سيما أن التبقرط لم يكن فقط، أو بشكل رئيسي، نتيجة تحكم من فوق. إذ أنه يستجيب أحيانًا لنوع من الطلب من أسفل، أي لحاجة إلى النظام والطمأنينة ناجمة عن انهاك من الحرب والحرب الأهلية وحرمان واهتراء، حاجةٌ كان الجدل الديمقراطي والهياج السياسي والمطالبة المستمرة بالمسؤولية إزعاجا لها. لقد أوضح مارك فيرو بنحو ملائم في كتبه هذه الجدلية الرهيبة.

ويعيد مارك فيرو إلى الأذهان أنه كانت ثمة بالفعل في بداية الثورة "بؤرتان: ديمقراطية - سلطوية في القاعدة، ومركزوية- سلطوية في القمة"، بينما "لم تبق سوى بؤرة واحدة في العام 1939". ولكنه يرى أن المسألة تمت تسويتهاعمليًا بعد بضعة أشهر، منذ العام 1918 أو 1919، مع اضمحلال لجان الأحياء والمصانع أو إخضاعها (انظر Marc Ferro, Les Soviets en Russie, collection Archives). وباتباع منهج مماثل، كان الفيلسوف فيليب لاكو-لابارت Philippe Lacoue-Labarthe أكثر وضوحًا بإعلانه أن البلشفية "معادية للثورة منذ 1920-1921" (أي حتى قبل كرونشتادت، انظر Lignes عدد 31، مايو 1997).

هذه مسألة بالغة الأهمية. فلا مجال لإقامة تعارض مانوي، نقطة بنقطة، بين أسطورة "اللينينية في ظل لينين" واللينينية في ظل ستالين، بين عشرينات مضيئة وثلاثينات مظلمة، كما لو أن شيئًا لم يبدأ بعد في التعفن في أرض السوفييت. بالطبع كان التبقرط يفعل فعله على الفور تقريبًا، وبالطبع كان لنشاط التشيكا البوليسي منطقه الخاص، وبالطبع جرى افتتاح السجن السياسي في جزر سولوفكي بعد نهاية الحرب الأهلية وقبل وفاة لينين، وبالطبع جرى قمع تعددية الأحزاب في الواقع، وجرى تقييد حرية التعبير، وحرى تقييد الحقوق الديمقراطية داخل الحزب نفسه منذ المؤتمر العاشر في العام 1921. ليست سيرورة ما نسميه بالثورة المضادة البيروقراطية حدثًا بسيطًا، يمكن تحديد تاريخه بشكل متناظر مع انتفاضة أكتوبر. لم تحدث في يوم واحد. بل مرت من خيارات ومواجهات وأحداث. ولم يتوقف الفاعلون أنفسهم عن النقاش حول تحقيبها،

ليس توخيا للدقة التاريخية، بل بقصد محاولة استنتاج مهام سياسية. ويمكن لشهود مثل روزمر وإيستمان وسوفارين وإستراتي وبنيامين وزامياتين وبولجاكوف (في رسائله إلى ستالين)، وشعر مایاكوفسكي، وعذابات ماندلستام أو تسفيتاييفا، ودفاتر بابل، وما إلى ذلك، أن تساعد في إلقاء الضوء على أوجه الظاهرة المتعددة وتقدمها.

ومع ذلك، يظل ثمة تباين وانقطاع لا يمكن اختزاله، في السياسة المحلية والدولية على حد سواء، بين أوائل العشرينات والثلاثينات الرهيبة. نحن لا نجادل في أن غلبة النزعات الاستبدادية قد بدأت قبل ذلك بوقت طويل، وأن القادة البلاشفة بدؤوا، بضغط من هوس "العدو الرئيسي" (وهو بالمناسبة عدو حقيقي جداً) المتمثل في العدوان الإمبريالي وعودة الرأسمالية، بتجاهل أو التقليل من شأن "العدو الثانوي"، أي البيروقراطية التي كانت تنخرهم من الداخل وتلتهمهم في النهاية. وقد كان هذا السيناريو غير مسبوق آنذاك ويصعب تخيله. وقد استلزم فهمه وتفسيره واستخلاص نتائجه وقتا. وإن كان لينين بلا شك قد استوعب بنحو أفضل جرس إنذار أزمة كرونشتادت، إلى حد دفعه إلى القيام بإعادة توجيه سياسية عميقة، فإنه في وقت لاحق فقط تمكن تروتسكي، في كتاب "الثورة المغدورة"، من تأسيس مبدئي للتعددية السياسية على عدم تجانس البروليتاريا نفسها، حتى بعد الاستيلاء على السلطة.

لا يتيح معظم كبريات الشهادات والدراسات عن الاتحاد السوفيتي أو عن الحزب البلشفي ذاته (انظر كتاب روزمر "موسكو في عهد لينين"، وكتاب مارسيل ليبمان "اللينينية في ظل لينين"، وكتاب بيير برويه "تاريخ الحزب البلشفي"، وكتاب «ستالين» لسوفارين وكتاب «ستالين» لتروتسكي، وأعمال إدوارد هالي كار وتوني كليف وموشي لوين ودافيد روسيه) تجاهلا، ضمن ديالكتيك القطيعة والاستمرارية الضيق، للانعطاف الكبير في الثلاثينات. غلبت القطيعة إلى حد بعيد، وتشهد على ذلك ملايين وملايين القتلى بسبب الجوع والترحيل والمحاكمات والتطهير. إذا كان الأمر قد تطلب إطلاق عنان هكذا عنف لبلوغ "مؤتمر المنتصرين" عام 1934 وتوطيد السلطة البيروقراطية، فذلك لأن الإرث الثوري كان ولا بد عنيدًا ولم يكن من السهل التغلب عليه.

هذا ما نسميه ثورة مضادة، وهو أكثر ضخامة ووضوحًا، والأشد وقعًا على الفؤاد من الإجراءات الاستبدادية، مهما كانت مقلقة، المتخذة في خضم الحرب الأهلية. كما أن هذه الثورة المضادة تركت آثارها في جميع المجالات، سواء في السياسة الاقتصادية (التجميع القسري وتطور الغولاغ على نطاق واسع)، أو في السياسة الدولية (في الصين وألمانيا وإسبانيا)، أو في السياسة الثقافية ذاتها، أو في الحياة اليومية مع ما أسماه تروتسكي "التيرميدور في البيت".

III- ثورة «سابقة لأوانها»

منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، انتعشت أطروحة بين المدافعين عن الماركسية، وبخاصة في البلدان الأنجلوسكسونية (راجع أعمال جيري كوهين Gerry Cohen)، مؤداها أن الثورة كانت منذ البداية مغامرة محكوم عليها بالفشل لأنها سابقة لأوانها. والواقع أن أصول هذه الأطروحة تعود إلى وقت مبكر جدًا، في خطاب المناشفة

التتمة في الصفحة 14

مسائل ثورة أكتوبر - هل كانت الثورة الروسية انقلاباً مداناً وسابقاً لأوانه؟

تتمة ص 13

بقلم؛ دانيال بنسعيد

الروس أنفسهم وفي تحليلات كاوتسكي منذ العام 1921: كتب كاوتسكي أنه كان ممكنا تجنب الكثير من الدماء والدموع والخراب "لو امتلك البلاشفة الحس المنشفي الذي يمسك الذات في حدود ما يمكن بلوغه، وفيه يكمن امتلاك الناصية" (Von der Demokratie zur Statssktaverei، 1921، أورده راديك في Les Voies de la révolution russe، EDI ص 41).

هذه الصيغة كاشفة بشكل مدهش. ها نحن إزاء شخص يساجل فكرة الحزب الطليعي، ولكنه بالمقابل يتخيل حزبًا- أستاذا، مثقفًا ومربيًا، قادرًا على ضبط مسيرة التاريخ وإيقاعه على هواه، كأن ليس للنضالات والثورات منطقها الخاص أيضًا. من يحاول الحد منها عندما تَمْثُل، سرعان ما ينتقل إلى صف النظام القائم. لم يعد الأمر يتعلق بـ "الحد الذاتي" من أهداف الحزب، بل بالحد من تطلعات الجماهير وحسب. وبهذا المعنى، فإن إيبرت ونوسكه، باغتيالهما روزا لوكسمبورغ وسحق مجالس عمال بافاريا، قد تفوقوا براعةً في "الحد الذاتي".

في الحقيقة، يفضي هذا الاستدلال حتمًا إلى فكرة تاريخ منظم جيدًا، مضبوط مثل ساعة جدار، حيث يحل كل شيء في ساعته، في الوقت بالضبط. إنه يقع في حتمية تاريخية قطعية غالبا ما أُوخذ عليها الماركسيون، حيث تحدد حالة البنية التحتية بنحو وثيق البنية الفوقية المطابقة. إنه يلغي ببساطة واقع أن التاريخ لا يملك قوةَ قدَرٍ، بل تتخلله أحداث تفتح جملة احتمالات، ليس كلها طبعا، بل أفقا محددا من الإمكانات. صانعو الثورة الروسية أنفسهم لم يعتبروها مغامرة منفردة، بل عنصرا أولا من ثورة أوروبية وعالمية. لم تكن إخفاقات الثورة الألمانية أو الحرب الأهلية الإسبانية، وتطورات الثورة الصينية، وانتصار الفاشية في إيطاليا وألمانيا، مكتوبة مسبقاً.

إن الحديث في هذه الحالة عن ثورة سابقة لأوانها هو بمثابة نطق بحكم محكمة تاريخية، عوض النظر من زاوية المنطق الداخلي للصراع وللسياسات المتواجهة فيه. ومن وجهة النظر هذه، ليست الهزائم دليلاً على الخطأ أو الزلل، كما أن الانتصارات ليست دليلاً على الحقيقة. إذ لا يوجد حكم نهائي. المهم هو أن طريق تاريخ آخر ممكن قد تم رسمه خطوة بخطوة، عند كل خيار رئيسي، وعند كل مفترق طرق رئيسي (النيب، والتجميع القسري، والمعاهدة الألمانية السوفييتية، والحرب الأهلية الإسبانية، وانتصار النازية). وهذا ما يحافظ على قابلية فهم الماضي ويتيح استخلاص دروس للمستقبل.

وثمة جوانب أخرى كثيرة يمكن مناقشتها بمناسبة هذه الذكرى السنوية. لقد اقتصرنا على "ثلاث من مسائل أكتوبر" حاسمة في النقاش اليوم. لكن الفصل الخاص بـ"دروس أكتوبر" من وجهة نظر استراتيجية (الأزمة الثورية، وازدواجية السلطة، والعلاقات بين الأحزاب والجماهير والمؤسسات، ومسائل الاقتصاد الانتقالي)، وراهنيتها، وحدودها، يكتسي أهمية حاسمة بنفس القدر. من المهم أيضًا، في مواجهة الشيطنة التي تميل إلى إلقاء جريرة كل مصائب القرن على الثورة ، أن نشير إلى أن الاتحاد السوفيتي هو بالتأكيد البلد الذي شهد على مدى ثلاثين عامًا أكبر عدد وفيات عنيفة مركزة في منطقة محدودة، ولكن لا يمكن أن تُعزى إلى الثورة - ضمن عشرات ملايين القتلى (العدد موضوع نقاش اليوم بين المؤرخين) - تلك الناتجة عن الحرب العالمية الأولى، والتدخل الأجنبي، والحرب الأهلية، والحرب العالمية الثانية. تمامًا كما كان مستحيلا، إبان الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية، أن تُنسب إلى الثورة العذابات التي سببها تدخل الأنظمة الملكية أوالحروب النابليونية.

ربما يكون من المناسب، في أوقات الردة هذه، على سبيل الختم، التذكير بتلك الأسطر الشهيرة والرائعة التي كتبها كانط عام 1795، في خضم الردة الثيرميدورية:

"... إن ظاهرة كهذه في تاريخ البشرية لا يمكن أن تُنسى، لأنها كشفت في الطبيعة البشرية عن نزعة ومقدرة على التقدم لم تستطع أي سياسة، بشدة حذقها، أن تزيحها من مسار الأحداث السابق: وحدهما الطبيعة والحرية المتحدتان في النوع الإنساني حسب المبادئ الداخلية للحق، كانتا قادرتين على الإعلان عنها، وإن كان، بالنسبة للزمان، بطريقة غير محددة وباعتبارها حدثًا طارئًا. ولكن حتى لو لم يتحقق الهدف من هذا الحدث بعد، حتى لو فشلت الثورة أو إصلاح دستور شعب من الشعوب في النهاية، أو لو عاد كل شيء بعد مضي برهة إلى ما كان عليه في السابق (كما يتوقع بعض السياسيين الآن)، فإن هذه النبوءة الفلسفية لا تفقد شيئاً من قوتها. لأن هذا الحدث أهم وأوثق ارتباطاً بمصالح الإنسانية وأشد تأثيراً في جميع أنحاء العالم من أن لا تتذكره الشعوب في الظروف المواتية ويعاد إلى الأذهان عند عود محاولات جديدة من هذا النوع» (1).

لا شيء يمكن أن يمحو إلى الأبد ما هزّ العالم في عشرة أيام.

****

12 تشرين الأول/أكتوبر 1997. مداخلة دانيال بن سعيد. المصدر: مجموعة وجهات نظر نقدية، جامعة لوزان

انظر: http://danielbensaid.org/

هامش:

1. E. Kant, Le Conflit des facultés en trois sections, 1798, Paris, Vrin, coll. Bibliothèque des textes philosophiques», 1988, p. 104-105]

فلسطين والأممية الرابعة

كتب إرنست ماندل (يوقّع أعماله بالاسم المستعار «جيرمان») «مسودة أطروحات حول المسألة اليهودية اليوم" في الأول من كانون الثاني/ يناير 1947 واعتمدتها الأمانة العامة الدولية للأممية الرابعة بعد ذلك بعام ببيان:

في ضوء حقيقة أن هذا السؤال قد أثير في صفوفنا لأول مرة وأن المناقشة من المرجح أن تسفر عن مساهمات عديدة، تقدم الأمانة الدولية هذه الأطروحات كخط للوجهة العامة، مع الاستعداد في سياق المناقشة لتقديم توضيحات أو تعديلات أو تصحيحات إذا لزم الأمر...

تأسست الأممية الرابعة في سبتمبر 1938 في ظل ظروف قاسية للغاية بسبب رد الفعل الإمبريالي والفاشي والستاليني، وقد عقدت الأممية الرابعة مؤتمرها الثاني في أبريل 1948 عندما تمكنت من مناقشة الوضع في فلسطين.

لم تمنع الضجة الدولية بشأن الهولوكوست الأممية الرابعة الشابة من الدفاع عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وفي حين عارضت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فقد دافعت عن فتح حدود الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأستراليا من أجل الهجرة اليهودية.

على العكس من ذلك، صوَّت ستالين والاتحاد السوفيتي لصالح تقسيم فلسطين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 وقدموا أسلحة للميليشيات الصهيونية لطرد 800 ألف فلسطيني من أراضيهم خلال النكبة.

لعبت مجموعات التروتسكيين الصغيرة في مصر وفلسطين بالتأكيد دوراً في فضح طبيعة الاستعمار الصهيوني لفلسطين.

يرجى مراجعة موقعنا على الإنترنت (موقع: «الرابطة الأممية للعمال – الأممية الرابعة")، الكرّاس المثير للاهتمام "عن الصهيونية" الذي كتبه التروتسكي المصري أنور كامل عام 1944، وهو من أولى المقالات ا-لطويلة التي تندد بالصهيونية والتي نُشرت آنذاك في الدول العربية.

إرنست جيرمان

مسودة أطروحة حول المسألة اليهودية اليوم

المسألة اليهودية في العالم الرأسمالي

1 - على مر العصور كان قدر اليهود، وهم شعب من التجار الذين كان لبقائهم بين الشعوب الأخرى أسبابه المتجذرة في وظيفة اجتماعية خاصة، يتحدد بالتطور العام للمجتمع، التطور الذي أحدث تغيرات في علاقاتهم مع الطبقات المتعددة. فتحت الثورة البرجوازية في أوروبا الغربية الباب للأحياء اليهودية ودَمجت الجماهير اليهودية بالمجتمع المحيط. بدا استيعاب اليهود وكأنه واقع متحقق. ولكن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، هذا الخزان الاحتياطي الهائل لليهود المحتجزين منذ قرون لوظائف السمسرة، دخلت على طريق التطور الرأسمالي في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية العالمية قد شرعت بالفعل في مرحلتها الإمبريالية. ورغم أن علاقات التبادل والإنتاج القديمة شهدت انقلابا مفاجئا سلب اليهود الأساس المادي لوجودهم، لم يكن هنالك تصنيع على نطاق واسع بما يسمح لهذه الملايين من السماسرة عديمي النفع للاندماج في البروليتاريا. وهكذا تم إغلاق الباب أمام التمايز الاجتماعي للجماهير اليهودية. أصبح جزء صغير من اليهود رأسماليا أو بروليتاريا، وهاجر جزء أكبر منه، ما كان ينافي بالتالي الميل نحو الاندماج الكامل الذي كان يجري في البلدان الغربية. الجزء الأكبر منهم بقي في حالة بائسة لصغار التجار، "مسحوقا بين الإقطاع والرأسمالية، يغذي كل منهم تعفن الآخر" (أبراهام ليون).

2 - كان للحركات المعادية للسامية في الماضي دوما قاعدة اجتماعية مباشرة أو غير مباشرة. كانت حركات من طبقات اجتماعية متعددة تناقضت مصالحها في وقت معين مع الوظيفة الاجتماعية لليهود. باتت معاداة السامية في بدايات القرن العشرين مختلفة.

استطاعت القوى السياسية الرجعية، في البلدان المتخلفة بأوروبا الشرقية، أن تحول استياء الجماهير ويأسهم إلى مجازر دورية، فكراهية قلة من الناس تجاه المرابين اليهود، وصغار التجار وأصحاب المتاجر اليهود، كانت واقعا اجتماعيا لا يمكن إنكاره.

في بلدان وسط أوروبا، كان لحركات معاداة السامية، مثل برجرمايستر لوغار في فينا، جذورها الاجتماعية في تأجيج المنافسة داخل الطبقة الوسطى الحرفية والتجارية التي أغرقها مدّ المهاجرين اليهود.

في فرنسا، كان لحركة معاداة السامية، التي اندلعت في وقت قضية ديرفوس أصلها الاجتماعي في كراهية أرستقراطية رجال البنوك اليهود الذين قاموا بشراء قلاعهم، وأبناء الأرستقراطيين الذين رأوا أن الحِرف التي سبق وأن كانت «محجوزة» لهم حصرا، باتت محتلة الآن من قبل هؤلاء المنافسين الخطرين. نجحت هذه الشرائح الاجتماعية لبعض الوقت في تأجيج المشاعر القومية الملتهبة لجزء كبير من البرجوازية الصغيرة ضد اليهود.

متجذرةً في صراعات اجتماعية معينة، اتخذت هذه الحركات المتعددة المعادية للسامية أكثر المظاهر تنوعا، على طول الخط من ظاهرة البربرية المطلقة (المذابح الروسية)، إلى صياغة

التتمة في الصفحة 16

تتمة ص 15

فلسطين والأممية الرابعة

النظريات القومية «المتقنة» والتي كانت من سمات الحقبة الإمبريالية (تشارلز موراس).
3 - في أوروبا الغربية، خلقت الفرص الاجتماعية لاستيعاب اليهود حركة أيديولوجية قوية تجاه الاستيعاب الكامل. وفي أوروبا الشرقية أفضت استحالة استيعاب اليهود على نطاق واسع إلى تيار قوي باتجاه نهضة قومية والحفاظ على السمات الوطنية. كانت داخل التجمعات الكبيرة للجماهير اليهودية في بولندا، ولتوانيا، وروسيا الغربية، وهنغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، حيث تطور هناك أدب جديد باليديشية، وفلكلور جديد، وحياة ثقافية، وحتى سياسية، مستقلة («البوند» في الحركة العمالية). أينما كانت الجماهير اليهودية، التي هاجرت إلى الولايات المتحدة، مقيدة اجتماعيا مجددا في مجالات اقتصادية محددة، وحيث كانت تتركز جغرافيا، استمرت هذه الحركات حتى في هذه البلدان.
لينين، الذي فهم وحده من الأممية الثانية كيفية تطبيق الاستراتيجية الماركسية على المسألة القومية، رفض كل الصيغ المتحذلقة في تقييمه لهذا التيار. لقد انطلق من وجهة نظر مفادها أن مهمة الحزب الثوري هي أن يدمج في حركة تحرير البروليتاريا كل تيار ثقافي وقومي مستقل يتوافق مع التطلع الحقيقي للجماهير العاملة. لهذا السبب اعترف بشرعية الحركة اليهودية، من وجهة نظر اشتراكية، بقدر ما اعترف بالحركات البولندية أو التشيكية. كانت مهمة العمال اليهود تتمثل في النضال، إلى جانب عمال البلد الذي يعيشون فيه، من أجل إسقاط الرأسمالية، وبعد هذا يكونون أحرارا تماما لتولي تنظيم اقتصادهم الوطني والثقافي كما يختارون.
4 - حقبة الرأسمالية المتدهورة هي أيضاً حقبة الأزمة الحادة للمشكلة اليهودية. دمر التضخم والضغط المتزايد لرأس المال المالي وأخيراً الأزمة الاقتصادية العميقة الملايين من صغار أصحاب المتاجر والتجار، وأشعلت جذوة كراهيتهم لمنافسيهم اليهود. في أوروبا الوسطى والشرقية، أدت البطالة المروعة بين العمال المثقفين، والبؤس المدقع للمهنيين، إلى خلق مناخ موات بشكل خاص لظهور حركات جماهيرية برجوازية صغيرة واسعة النطاق، والتي وجدت في معاداة السامية إحدى أسلحتها الأيديولوجية. في أوروبا الشرقية كشفت هذه الحركات عن تيار شعبي عميق للغاية، تجلى في العديد من الفورات الدموية. في ألمانيا، كانت سلطة الدولة، التي وقعت في أيدي الحكام النازيين، هي التي نظمت اضطهاد اليهود في البداية، ومن ثم إبادتهم. بهذا المعنى، فإن الرأسمالية المتعفنة، التي وضعت السلطة عمداً في أيدي عصابة من المجرمين الدمويين، هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن المصير الفظيع للجماهير الأوروبية اليهودية خلال الحرب. إن إبادة يهود أوروبا على يد الإمبريالية الألمانية هي تحذير لجميع الشعوب الأخرى، لتبين لهم المصير الذي ينتظرهم طالما استمر المجتمع المعاصر في الانحلال.
5 - نشأت الصهيونية في أوساط البرجوازية الصغيرة اليهودية لأوروبا الوسطى، كردة فعل ضد إعادة ولادة معاداة السامية في بداية القرن العشرين. حركة برجوازية صغيرة نمطية، بقيت لفترة طويلة دون دعم البرجوازية اليهودية، ومعزولة عن الجماهير الشعبية. خلال الحرب العالمية الأولى، الإمبريالية البريطانية، التي أرادت استخدام الصهيونية كأداة من أجل تأسيس نفسها في فلسطين، بدت وكأنها تقدم للصهيونية إمكانية أن تصبح واقعا من خلال وعد بلفور. في ذلك الوقت بدأ تدفق صغير من الواردات الرأسمالية، وحركة طفيفة للهجرة. لكن فقط بعد وصول هتلر إلى السلطة والسقوط المفاجئ ليهود أوروبا في الهاوية، «تسارعت» هاتان الحركتان، رغم عرقلتهما من قبل الهَبّات القومية للعرب وسياسة الإمبريالية البريطانية التي ألقت المزيد والمزيد من الحواجز ضد التغلغل اليهودي في فلسطين.
بالنسبة للبروليتاريا الثورية، يجب النظر إلى الصهيونية على أنها حركة طوباوية ورجعية:

الطابع اليوتوبي والرجعي للصهيونية

يوتوبيا:
أ- لأن الصهيونية تؤمن بإمكانية التطور «المتناغم» لقوى الإنتاج ضمن «اقتصاد منغلق» في فلسطين، في خضم عالم رأسمالي يمر باضطرابات اقتصادية أعظم من أي وقت مضى. التطور الهائل للاقتصاد الفلسطيني الذي سيكون ضروريا في حال استيعاب عدة ملايين من المهاجرين، لا يمكن تحقيقه في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي الراهن.
ب- لأن الصهيونية تعتقد أن خلق دولة يهودية أو «ثنائية القومية» ممكن في ظل العداء المفتوح لـ 50 مليون عربي–في مواجهة حقيقة أن النمو السكاني العربي يتزايد بنفس نسبة الهجرة اليهودية والتصنيع التدريجي للبلاد.
ج- لأن الصهيونية تأمل ببلوغ هذا الهدف عبر الاعتماد على المناورات بين القوى العظمى، والتي جميعها في الحقيقة، تريد ببساطة أن تستخدم الحركة الصهيونية كبيدق في لعبتها من أجل القوة في العالم العربي.
د- لأن الصهيونية تعتقد أنه من الممكن تحييد معاداة السامية في كافة أنحاء العالم بالضمانة البسيطة لقومية لليهود–في مواجهة حقيقة أن معاداة السامية لها جذور اجتماعية، وتاريخية، وأيديولوجية عميقة، والتي سيكون انتزاعها أكثر صعوبة طالما أن المعاناة المميتة للرأسمالية تتمدد.

رجعية:
أ- لأن الصهيونية تخدم كمساندة للهيمنة الإمبريالية البريطانية، بإعطاء الإمبريالية الذريعة للتصرف «كحكم» بين اليهود والعرب، ومن خلال المطالبة بالإبقاء على الانتداب البريطاني، وعبر تطوير اقتصاد يهودي مصغر «مغلق»، يكون فيه للجماهير العاملة معايير أعلى للمستوى المعيشي ومصالح مباشرة مختلفة عن تلك التي لدى الجماهير العاملة العربية.
ب- لأنها تنتج ردة فعل قومية من جانب الجماهير العربية، متسببة بانقسام عرقي لحركة الطبقة العاملة، ما يعزز «الاتحاد المقدس» لكلا اليهود والعرب، ما يتيح للإمبريالية بالتالي إدامة الصراع عبر الاستمرار في إبقاء قواتها بفلسطين.
ج- لأنها تؤخر الحركة من أجل الثورة الزراعية بشراء الأراضي من كبار ملاك الأراضي العرب، وتسخيرها، بفضل الإعانات الأجنبية، لزراعة يهودية «مغلقة» ضمن الزراعة العربية الفلسطينية. وبهذه الطريقة تجري إعادة تأسيس تموضع كبار ملاك الأراضي إلى حد ما، وتؤخذ الأراضي من الفلاحين العرب. والأهم من هذا كله، أن الجماهير اليهودية في فلسطين ليست لديها مصلحة في القتال من أجل تقسيم أراضي الأفنديين بين الجماهير العربية، حيث أن هذا سيعني نهاية عملية شرائهم للأراضي.
د- لأنها تعمل على إعاقة مشاركة الجماهير العاملة اليهودية في النضال الطبقي في بقية أنحاء العالم، وتفصلها عن البروليتاريا الأممية، وتعطيها أهدافًا مستقلة للكفاح من أجلها، وتخلق لها أوهاما حول إمكانية تحسين نصيبها في إطار الرأسمالية العالمية المتحللة.
لكل هذه الأسباب، كانت الحركة العمالية الثورية تخوض دوما نضالا ضاريا ضد الأيديولوجية الصهيونية وممارساتها. الحجج التي قدمها الممثلون «الاشتراكيون» للصهيونية لصالح قضيتهم هي إما الحجج الإصلاحية الكلاسيكية («إمكانية تحسين وضع الجماهير اليهودية تدريجياً»)، أو الحجج الاجتماعية الوطنية («لا بد أولاً من حل المسألة القومية لجميع اليهود قبل الاقتراب من حل المشاكل الاجتماعية للعمال اليهود»)، أو الحجج الكلاسيكية للمدافعين عن الإمبريالية («لم يؤد تغلغل اليهود في فلسطين إلى تطوير الصناعة فحسب، بل أدى أيضا إلى تطور الحركة العمالية، والثقافة العامة للجماهير، ومستوى معيشتهم... إلخ)–أي الحجج التي يقدمها المدافعون عن الاستعمار في كل بلد.

المظهر الحالي للمسألة اليهودية في كافة أنحاء العالم

6 - بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر الوضع المأساوي الخاص لليهود كرمز لمأساة الإنسانية بأسرها وهي تنزلق نحو البربرية. بعد مأساة اليهودية الأوروبية المروعة، بات اليهود في كل جزء من العالم يواجهون إحياء عداء شرائح واسعة من

التتمة في الصفحة 17

تتمة ص 16

فلسطين والأممية الرابعة

السكان ضدهم.

أ- في أوروبا، بعد سنتين من "التحرير"، كان لا يزال أكثر من 100 ألف يهودي يعيش تحت وطأة نظام معسكرات الاعتقال سيء الصيت. سادة الإمبريالية، الذين استطاعوا في سياق عملياتهم العسكرية نقل ملايين الرجال في غضون بضعة أيام، لم يكونوا قادرين، بعد البحث لعشرين شهرا، على العثور على أي ملجأ على الإطلاق لهؤلاء البائسين الناجين من المعسكرات النازية. في جميع أنحاء القارة، لم يتبق سوى مليون يهودي.

ب- في فلسطين، 700 ألف يهودي يواجهون عالما عربيا في ثوران كامل. يضيف تطور الرأسمالية المصرية والسورية عاملَ المنافسة الاقتصادية إلى الأسباب الكثيرة لمناهضة الصهيونية عسكريا. ستقوم الإمبريالية البريطانية وسادة الإقطاع العرب والبرجوازية من جانبهم ببذل كل ما في وسعهم لتحويل كراهية الجماهير العربية المضطهدة ضد اليهود ككبش فداء. لذا، فإن اليهود في فلسطين معرضون لخطر الاندثار في الانفجار واسع النطاق الذي يتهيأ في الشرق الأوسط.

ج- في الاتحاد السوفياتي، استفادت البيروقراطية في صراعها ضد المعارضة من معاداة السامية، الكامنة داخل جماهير الفلاحين والشرائح المتخلفة في الطبقة العاملة. خلال فترة الخطة الخمسية الأولى والثانية تم جلب ملايين التجار والحرفيين اليهود إلى الرتب الدنيا والمتوسطة من البيروقراطية، كمهندسين وفنيين ومدراء تعاونيات، وإلى الطبقات العليا في المزارع الجماعية. في روسيا الغربية، كانوا يشكلون ذلك الجزء من البيروقراطية الأكثر اتصالًا بالجماهير المضطهدة، وبالتالي فإن كراهية الجماهير للطفيليات والمنتفعين من النظام باتت تتركز ضدهم. قدمت المذابح الدموية التي شنها السكان الأصليون وقت الغزو الألماني دليلاً واضحًا جدًا على اشتداد هذه الكراهية (قُتل 70000 يهودي في كييف في أربع وعشرين ساعة). اشتداد الأزمة الاجتماعية في روسيا وعمليات التطهير في الحرب الأهلية ستشهد بالتأكيد إبادة الجماهير اليهودية إذا انتصرت الثورة المضادة.

د- وأخيرا، في الولايات المتحدة، سيؤدي حصر اليهود في قطاعات معينة من الصناعات الصغيرة والتجارة والمهن التجارية والمهنية، خلال الأزمة الاقتصادية الحادة المقبلة، إلى تصعيد المنافسة، ما سيمنح قاعدة مادية قوية لمناهضي السامية، والكامنة منذ الآن. كان استغلال التحيزات الرجعية ضد "الأقليات العرقية" سلاحا مفضلا منذ زمن طويل لدى رجال العصابات الفاشيين الأمريكيين. بقدر ما يؤدي اشتداد الأزمة الاجتماعية إلى تسييس الحركة العمالية ويؤدي الانحلال السريع "للديمقراطية" الأمريكية إلى نشوء حزب جماهيري فاشي، فإن معاداة السامية وكذلك التحريض ضد الزنوج سيكون لهما أبعادا هائلة.

إن مصير اليهود في الولايات المتحدة مرتبط بشكل وثيق بنتيجة النضال الهائل للطبقة العاملة الأمريكية ضد البرجوازية اليانكية. انتصار الأخيرة من خلال إقامة دكتاتورية من شأنه أن يعني كارثة لليهود، في غضون فترة قصيرة، بحيث لا يمكن مقارنتها إلا بالكارثة التي كان يعنيها بالنسبة لليهود وصول هتلر إلى السلطة في أوروبا.

7 - أدت سلسلة العذابات اللامتناهية، التي مرت بها الجماهير اليهودية في أوروبا، بلا شك إلى تسريع تنامي الوعي القومي، سواء بين الناجين أو بين الجماهير اليهودية في أميركا وفلسطين، الذين يشعرون أنهم مرتبطون بشكل وثيق بقدر أخوتهم في أوروبا. هذا الوعي القومي تجلى عبر التالي:

أ- تريد الجماهير اليهودية بشكل عام الآن تأكيد جنسيتها ضد الشعوب الأخرى. القومية اليهودية العنيفة جاءت انسجاما مع عنف الاضطهاد ومعاداة السامية.

ب- تتجه أنظار الجماهير اليهودية في أوروبا نحو الهجرة. مع إغلاق جميع الحدود بإحكام، ونتيجة للظروف العامة لعالم ما بعد الحرب وتوافقا مع موجة القومية الغارقة، فإن رغبة اليهود في ترك قارة ليست بالنسبة لهم سوى مقبرة واسعة تجد تعبيرها في المقام الأول برغبة صهيونية في الذهاب إلى فلسطين.

ج- داخل الحركة الصهيونية، فإن النضال من أجل "الدولة اليهودية"، الذي كان يديره حتى الآن حصرياً اليمين المتطرف ("التحريفون")، قد تم تناوله الآن من قبل جميع الأحزاب ("برنامج بيلتمور") باستثناء الوسطي هاشومير هاتزاير. إحياء الوعي القومي للجماهير هو نتيجة لانحلال الرأسمالية الذي يثير مرة أخرى كل المشاكل التي تم حلها في فترة توسعها. على الأممية الرابعة، التي ترتكز بقوة على برنامجها وعلى تحليل علمي للوضع في فلسطين، ولكن في نفس الوقت مع مراعاة الحالة الذهنية الفعلية للجماهير اليهودية، أن تدرك أن رغبتهم في قيادة وجودهم القومي هي شرعية. يجب على الأممية الرابعة أن تظهر بشكل ملموس أن اكتسابهم لقوميتهم لا يمكن تحقيقه في ظل مجتمع رأسمالي متحلل، وهو أمر غير قابل للتحقيق ورجعي في فلسطين. يجب على الأممية الرابعة أن تظهر أنه بالنسبة لليهود كما هو الحال بالنسبة لجميع شعوب الأرض الأخرى، فإن الدفاع أو الفوز النهائي بقوميتهم لا يمكن تحقيقه من خلال بناء دول واقتصاديات "مغلقة"، لكن الاقتصاد الاشتراكي العالمي المخطط هو الإطار الواقعي الوحيد الذي يمكن من خلاله التطور الحر والطبيعي للشعب اليوم. يجب على الأممية الرابعة توعية الجماهير اليهودية بالكوارث الرهيبة التي تنتظرها إذا استمر اضمحلال الرأسمالية في مساره. إن اندماج حركة التحرر اليهودية في حركة الطبقة العاملة العالمية هو الشيء الوحيد الذي سيجعل من الممكن إيجاد حل منسجم للمشكلة اليهودية. إن الاقتصاد الاشتراكي المخطط، "الذي يغير تضاريس الكرة الأرضية بالكامل" (تروتسكي)، سيضمن لكل من يريده وجوده القومي في إطار الولايات المتحدة العالمية.

برنامج عمل

8 - لكن الأممية الرابعة لن تكتسب أبدا تأثيرا حاسما على الجماهير اليهودية بمجرد إعلانها أن الثورة الاشتراكية هي وحدها التي ستحررهم. فقط من خلال تولي قيادة حركة عالمية واسعة للتضامن من جانب البروليتاريا تجاه ضحايا الاضطهاد الإمبريالي والفاشي، فقط من خلال الإظهار لليهود في الممارسة العملية أن الحلول التي اقترحتها الحركة الثورية توفر أملا أكبر وأكثر واقعية من "الحل" الصهيوني–بهذه الطريقة فقط ستنجح الأممية الرابعة في المنعطف التالي في جذب الجماهير اليهودية إلى النضال العالمي ضد الإمبريالية. والتقدم في المسيرة ضد التيار الصهيوني اليوم، ومعارضته بحل فوري وملموس آخر–هاذان هما العاملان اللذان لا غنى عنهما في التحضير للمرحلة المقبلة. بعدما مرت الجماهير اليهودية بتجربتها المخيبة للآمال مع الصهيونية وتعلمت عدم جدوى جهودهم وتضحياتهم، فسوف يتجهون نحونا – بشرط أن نفهم كيفية التحرك نحوهم اليوم بما نقدمه من حلول بالتوازي مع نقد عنيد للصهيونية.

أ- ينبغي على كافة قطاعات الأممية الرابعة أن ترفع شعار: "افتحوا أبواب كل الدول للاجئين اليهود! ألغوا جميع القيود المفروضة على الهجرة! " لا بد من دعم هذا الشعار بشكل خاص في الولايات المتحدة من جهة، ومن قبل الأقسام الإنجليزية والكندية والفرنسية وأمريكا اللاتينية من جهة أخرى. يجب أن يضيف القسم الأخير، وخاصة القسمين الأرجنتيني والبرازيلي، وكذلك القسم الأسترالي لدينا، إلى هذا الشعار: "ألغوا جميع البنود العنصرية والدينية التمييزية في تشريعات الهجرة!". يجب استخدام كل مناسبة ملموسة (شكاوى حول عدم كفاية القوى العاملة وانخفاض عدد السكان، والانفتاح الجزئي للبلاد أمام فئات معينة من المهاجرين، وإجراءات إحياء ذكرى ضحايا الفاشية، وما إلى ذلك) لإثارة الرأي العام للطبقة العاملة في البلد والمطالبة باتخاذ إجراءات ملموسة كطريقة لتحقيق نتائج فورية. يجب استخدام قرارات مثل تلك الصادرة عن رئيس قسم المعلومات كنقطة انطلاق للمطالبة باتخاذ إجراءات من الاتحاد العالمي لنقابات العمال، من أجل تنظيم حركات مشتركة في تلك القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر استعدادا للتعبير عن تضامنها في العمل (البحارة، موظفو الحكومة، وما إلى ذلك) من خلال الإضرابات البطيئة،

التتمة في الصفحة 18

فلسطين والأممية الرابعة

تتمة ص 17

والتخريب المنظم للتدابير التمييزية، وأعمال الاحتجاج، والاجتماعات والمظاهر المشتركة، وما إلى ذلك. فقط بقدر ما تستطيع فروعنا أن تثبت لليهود أنها تخوض نضالا حقيقيا وفعالا من أجل فتح بلدها للهجرة–بذلك فقط ستنجح في جعل اليهود يختارون الهجرة إلى هذه البلدان بدلاً من فلسطين، لأن الهجرة إلى فلسطين ستكون عندئذ أكثر صعوبة، كما تشكل في نفس الوقت عملا مناقضا لمصالح الجماهير المناهضة للإمبريالية في الشرق الأوسط.

ب- يجب على جميع فروعنا الأممية الرابعة أن تكرس نفسها بجدية لمهمة مكافحة الأبخرة الكريهة للأيديولوجية المعادية للسامية الموجودة أو المتزايدة بإطراد في شرائح كبيرة من السكان في كل بلد. إن عمل التطهير هذا أكثر إلحاحا لأن حركة الطبقة العاملة "الرسمية"، سواء المحافظة أو الجبانة أو المبنية على الحسابات الحزبية الضيقة (لا يتم التعبير عن معاداة التروتسكية للحزب الشيوعي الفرنسي بشكل متكرر في الحجج المعادية للسامية) لا تفعل شيئا للقضاء على سم معاداة لليهود الذي أدخلته دعاية هتلر في وعي الجماهير.

في كل مناسبة ملموسة يجب على قطاعاتنا هدم الأكاذيب الفاشية حول "الرأسمالية اليهودية" أو "الاحتكاريين اليهود". وعليها أن تحذر باستمرار المنظمات الجماهيرية البروليتارية من كل محاولة لإعادة بناء المنظمات المعادية للسامية. باستخدام الأمثلة المأساوية للسنوات الماضية، يجب عليها تخصيب وعي الجماهير بالحقيقة الأساسية التي مفادها أن مصيرها معرض للخطر في النضال ضد العصابات المعادية للسامية. فقط بقدر ما تستطيع فروعنا حث الجماهير على فهم هذه الحقيقة وترجمتها إلى أفعال–وهكذا فقط ستنجح في إقناع اليهود بأن اندماج حركة التحرر الخاصة بهم في حركة الطبقة العاملة العالمية هو الشيء الوحيد الذي سيضعهم في وضع يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم بفعالية ضد موجات جديدة من معاداة السامية.

ج- يجب على جميع فروع الأممية الرابعة التي تواجه حركة فاشية منظمة تستفيد بشكل كامل من الديماغوجية المعادية للسامية وتشرع في الأعمال الإرهابية ضد اليهود، أن تسعى جاهدة لتعبئة الطبقة العاملة في تشكيلات مسلحة (مليشيات، إلخ) للدفاع عن الشعب اليهودي. وحيثما يتركز السكان اليهود جغرافيا في الأحياء اليهودية، يجب عليها أن تقترح وتساعد في إنشاء حراس دفاع مسلح، بينما تسعى لدمجهم مع ميليشيات العمال. يجب أن تشرح للجماهير اليهودية أن هذا الانصهار في الكفاح المسلح وحده ما يمكن أن يضمن دفاعا فعالا؛ كما يجب في نفس الوقت أن تحذر العمال من أن الدفاع المسلح عن اليهود وحده هو الذي يمكن أن يمنع سحق حركة الطبقة العاملة بأكملها في ما بعد بنفس الأسلحة الفاشية.

المظهر الحالي لمشكلة فلسطين

9 - حظيت قضية فلسطين بأهمية جديدة وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب عدد من "العوامل الجديدة" التي غيرت ملامحها بشكل عميق:

* أدى التصنيع في الشرقين الأدنى والأوسط إلى تقوية البرجوازية العربية الأصلية إلى حد ما في مصر وفلسطين وسوريا ولبنان، وبدرجة أقل في البلدان العربية الأخرى. تم تسريع التمايز الاجتماعي بين المجتمع العربي الإقطاعي أو الأبوي القديم. ظهرت بروليتاريا عربية أكثر قوة بالفعل، من ناحية العدد والوعي السياسي، على الساحة السياسية، في العديد من بلدان الشرق الأوسط (الإضرابات في مصر وفلسطين وسوريا والعراق وإيران). أظهرت القومية العربية نفس الفروقات. إلى جانب الإسلاموية الإقطاعية والرجعية، يظهر الآن تيار عربي تقدمي يرى في تحقيق اتحاد الدول العربية في الشرق الأوسط الإطارَ الحقيقي الوحيد لتنمية القوى المنتجة ولتأسيس دولة عربية. لا يمكن للبرجوازية أن تدعم هذه الفكرة إلا بطريقة مترددة على مستوى أيديولوجي، بقدر ما ترغب في توسيع سوق صناعتها التي غرقت في أزمة عميقة منذ نهاية الحرب. القوة الوحيدة القادرة على إنجاز برنامج الثورة الديموقراطية القومية في العالم العربي هي البروليتاريا، التي تستطيع وحدها أن تنفذ حتى النهاية، من خلال آلية الثورة الدائمة، النضال ضد الإقطاع، من أجل الثورة الزراعية، وتحرر العالم العربي من التدخل الإمبريالي، ومن أجل تكوين وحدة العالم العربي.

* كان نمو الحركات المناهضة للإمبريالية في إطار الثورات الاستعمارية أهم الاضطرابات في فترة ما بعد الحرب مباشرة. كانت لإضعاف القوى الإمبريالية القديمة (بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا) نتائج في أن البرجوازية، وحتى بعض الفئات الإقطاعية، اغتنمت فرصة الحصول عن طريق الضغط–ودون الاضطرار إلى التخلص من النضالات الجماهيرية الحقيقية التي كانت دائما ما تتراجع عنها–على تنازلات هامة من قوى الاحتلال، مثل انسحاب القوات الفرنسية من سوريا ولبنان وخطوات تمهيدية لانسحاب القوات البريطانية من مصر. هذه التراجعات المختلفة من قبل الإمبريالية هي حافز للنضال ضد الإمبريالية في البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة الأخرى في الشرق الأوسط. إنها توجه ضربة قوية إلى هيبة الإمبريالية وتزيد من ثقة الجماهير المحلية في قوتها.

* تحويل فلسطين إلى موقع رئيسي في نظام الدفاع الإمبريالي في شرق المتوسط. بعد انسحاب القوات البريطانية من مصر، ستكون فلسطين القاعدة الرئيسية للأسطول البريطاني، والقوات الجوية، والجيش البري، والمخابرات في شرق

التتمة في الصفحة 19

فلسطين والأممية الرابعة

تتمة ص 18

البحر المتوسط، والموقع الرئيسي للدفاع عن قناة السويس والطريق الإمبريالي إلى الهند. إن الأعمال الإرهابية تُستخدم ببساطة كذريعة للتجمعات الكبيرة للقوات البريطانية في فلسطين. في الواقع، ما تنطوي عليه الإمبريالية البريطانية هو بناء قاعدة قوية بهدف مواجهة الصراعات القادمة والدفاع عن الإمبراطورية.

* تحول الشرق الأوسط إلى إحدى الرهانات الرئيسية في التنافس بين "الثلاثة الكبار". قبل الحرب، كان الشرق الأوسط هو ذلك الجزء من العالم حيث كان النفوذ السائد للإمبريالية البريطانية أقل تعرضا للتهديد. منذ ذلك الحين، مسيرة رومل وصولاً إلى العلمين، وتنصيب "مراقبين" أمريكيين في مملكة آل سعود، واندلاع الخلاف الأنجلو أمريكي على النفط العربي، والنزاع الروسي الأنجلو أمريكي على النفط الإيراني، والتغلغل الروسي في أذربيجان الإيرانية، والمحاولات الروسية لتهديد سلامة الأراضي التركية، وتنظيم الكنيسة الأرثوذكسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط كوكالة قوية لدبلوماسية الكرملين–كل ذلك أثار تساؤلات حول الهيمنة الحصرية لبريطانيا العظمى في هذا الجزء من العالم وحولته إلى ساحة صراعات مستمرة بين القوى العظمى. وبما أن الشرق الأوسط، علاوة على ذلك، هو أقل مصادر النفط استغلالاً وأهمها في العالم بأسره، فقد أصبح الآن المنطقة الرئيسية المتنازع عليها في الصراع العالمي على هذه المادة الخام الاستراتيجية، التي تتقلص احتياطياتها في الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفياتي بشكل كبير. يجب أن يُنظر إلى الحركات "التكتيكية" المختلفة للدبلوماسية الأمريكية والسوفياتية تجاه الحركة الصهيونية على أنها عناصر من مؤامراتها للحلول محل الهيمنة البريطانية في العالم العربي.

* مطلب الهجرة إلى فلسطين الذي تقدمت به جماهير اللاجئين اليهود في أوروبا وبدعم من حركة احتجاج قوية من جانب الصهيونية الأمريكية، وبلغت ذروتها في الأعمال "السلمية" للهاغانا في فلسطين إضافة إلى إرهاب الأرغون ومجموعة شتيرن.

نقطة انطلاقنا

10 - يجب أن تتمثل نقطة البداية لموقف الأممية الرابعة بالنسبة للقضية الفلسطينية في فهم ضرورة النضال ضد الإمبريالية الذي يخوضه العرب، وتحديد هدف هذا النضال بإقامة وحدة الدول العربية. الشرق الأوسط. الجماهير العربية، العمال والفلاحين الفقراء، القوة الثورية تشكلت في الشرق الأوسط وكذلك في فلسطين، بسبب أعدادهم وظروفهم الاجتماعية والظروف المادية المحدّدة لوجودهم، ما يجعلهم في صراع مباشر مع الإمبريالية. يجب على الحزب الثوري أن يؤسس نفسه أولاً وقبل كل شيء على ديناميكيات الصراع الطبقي الذي يخوض معركة الدفاع عن مصالحهم. ينبغي أن يقود قطاع الشرق الأوسط للأممية الرابعة، الذي ينمو مع تنامي البروليتاريا العربية وقوتها، وبناء على قاعدة القوى القائمة في فلسطين ومصر، أعمال الجماهير في الدفاع عن مصالحهم اليومية، ووعي العمال لفهم ضرورة العمل السياسي، وعليهم أن يجتهدوا في الالتحام بكتلة المستغلين من البروليتاريا الثورية، من خلال النضال من أجل المطالب الأساسية الأربعة التالية:

أ- الانسحاب الفوري للقوات البريطانية. الاستقلال التام لفلسطين...

ب- دعوة فورية لعقد جمعية تأسيسية واحدة وذات سيادة.

ج- مصادرة أراضي الأفنديين، وإدارة الأراضي المصادرة من قبل لجان الفلاحين الفقراء، ومصادرة كافة المؤسسات المملوكة لرأس المال الأجنبي، مع إدارة العمال للمؤسسات المؤممة.

د- عبر النضال من أجل هذه الأهداف المركزية الأربعة، سيقوم الحزب الثوري بتثقيف الجماهير حول الحاجة إلى وضع أنفسهم بشكل متزايد في مواجهة البرجوازية العربية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأفنديين. عندما يصل نضال الجماهير إلى ذروته، وتغطي لجان العمال والفلاحين في الشرق الأوسط بأسره وتطرح مسألة استيلاء البروليتاريا العربية على السلطة، يكون الحزب الثوري قد علم الجماهير ما فيه الكفاية. ليكون قادرا على قيادتها إلى مصادرة ملكية «البرجوازية الوطنية».

11 - هل يمكن أن تتحقق هذه الأهداف الأربعة في المرحلة الحالية عبر نضال مشترك بين الجماهير العربية وجماهير الطبقة العاملة اليهودية؟ للإجابة على هذا التساؤل يجب أن نبدأ ليس من الصيغ المجردة ولكن من الحقائق الاجتماعية والأيديولوجية للحياة اليهودية في فلسطين. باستثناء عدة آلاف من العمال اليهود، العاملين في السكك الحديدية، وفي مصافي التكرير ومرافق الموانئ، وكذلك البروليتاريا الصناعية والزراعية اليهودية بأكملها، العاملة في الصناعة اليهودية "المغلقة"، والتي تعمل على أساس ثابت يستورد رأس المال الأجنبي ويضمن للعمال اليهود مستوى معيشيا أعلى بكثير من مستوى العمال العرب. علاوة على ذلك، تعيش الجالية اليهودية في فلسطين في خوف دائم من انتفاضة عربية، وفي مواجهة هذا الخطر تضع كل آمالها في استمرار الهجرة والحفاظ على الاحتلال البريطاني. لذا، يمكن التأكيد على ما يلي:

أ) بعيدا عن الرغبة في الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال البريطاني، فإن الجماهير اليهودية ترغب في احتفاظها بالبلاد. الشيء الوحيد الذي يطالب به القادة الصهاينة، البرجوازيون والعمال على حد سواء، هو تنازلات بشأن الهجرة وإقامة دولة يهودية. لكن الغالبية العظمى من اليهود في فلسطين (الهاغانا في المقام الأول) ليست مستعدة "للعمل" ضد الإمبريالية إلا بقدر ما لا يشكل هذا "العمل" خطراً على "الأمن" الأساسي للمجتمع اليهودي ضد العالم العربي. هذا هو السبب في أن الكفاح المسلح أو حتى التخريب واسع النطاق الذي تقوم به الجماهير اليهودية في المرحلة الحالية مستبعد فعليا. الهدف من العمل الصهيوني اليوم هو ببساطة ممارسة الضغط على الإمبريالية البريطانية من أجل كسب الامتيازات، وليس السعي لطرد الإمبريالية البريطانية من فلسطين.

لقد حددت الحركة الإرهابية وما يسمى بـ "اللجنة العبرية للتحرير الوطني" هدف طرد الإمبريالية البريطانية من فلسطين. لكنهم لا يستطيعون أن يتصوروا مثل هذا الطرد إلا في شكل تسليح عام لليهود في فلسطين من شأنه أن يكبح العالم العربي حتى يحين الوقت الذي تمنحه فيه الهجرة اليهودية على نطاق واسع القوة العسكرية لمعارضة "التهديد العربي". هذه الأفكار، وهي فكرة مجردة تشكلت من طوباوية كاملة، شديدة الرجعية لا يمكنها إلا أن تعمق الهوة التي تفصل بين العمال اليهود والعمال العرب في فلسطين.

ب) يعارض جميع اليهود في فلسطين الدعوة الفورية إلى جمعية تأسيسية تضع السلطة في أيدي الأغلبية العربية من السكان.

يدعي الإرهابيون أنهم يكافحون من أجل فلسطين حرة ومستقلة وديمقراطية. لكن بما أنهم أكثر حماسة لكونهم أنصار "دولة يهودية"، عليهم أيضا أن يجدوا ذريعة لحرمان غالبية السكان من السيادة. يقولون إنهم ليسوا مستعدين لإجراء انتخابات عامة حتى يجري منح اليهود في المنفى "فرصة خلال فترة زمنية معينة" للعودة إلى بلادهم. بعبارة أخرى، إنهم لا يؤيدون الانتخابات العامة حتى اللحظة التي يشكل فيها اليهود أغلبية مطلقة من السكان.

ج) لا مصلحة لليهود في مصادرة ممتلكات الأفنديين، لأن ذلك سيحرمهم فعلياً من أيّة إمكانية لشراء أراضي جديدة وتوسيع "اقتصادهم اليهودي المغلق" في فلسطين.

د) إنهم يعارضون بشكل أكثر عنفا مصادرة الشركات التي أقيمت برأس مال أجنبي وإغلاق البلاد أمام الواردات الرأسمالية، لأن ذلك سيكون ضربة قاضية لاقتصادهم اليهودي.

وبالتالي فإن الاستنتاج الحتمي هو أن الجماهير اليهودية في فلسطين في المرحلة الحالية لا تشكل قوة معادية للإمبريالية، وأن إنشاء كتلة يهودية عربية مناهضة للإمبريالية لا يمكن أن يصبح شعارا للتحريض الفوري.

12 - يجب النظر إلى مسألة الهجرة اليهودية إلى

التتمة في الصفحة 20

فلسطين والأممية الرابعة

تتمة ص 19

فلسطين في ضوء الاعتبارات السابقة. طالما أن الاقتصاد اليهودي والعربي موجودان كاقتصادين منفصلين في فلسطين، فإن السكان العرب العاملين سوف يعتبرون كل تدفق جديد للمهاجرين اليهود عملا من أعمال العداء الصريح. مع وجود جميع سكان فلسطين يعيشون تحت منظور اندلاع صراع دموي في الشرق الأوسط، يجب على الجماهير العربية بالضرورة أن تنظر إلى وصول المهاجرين الجدد على أنه وصول لجنود العدو؛ ووجهة النظر هذه تتأكد، علاوة على ذلك، من خلال الطريقة التي تنظر بها الجماهير اليهودية إلى هذه المسألة: الهجرة. لهذا السبب يجب أن نعترف بحقيقة أن استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين يوسع الخلاف بين العمال اليهود والعمال العرب، ويقوي مواقف الإمبريالية البريطانية ويطيل أمدها، ولا يمكن لهذا إلا أن يمهد الطريق للإبادة للأقلية اليهودية عندما تأتي الانتفاضة العربية في المرحلة المقبلة.

لذلك يجب على الأممية الرابعة أن تبذل قصارى جهدها لثني اللاجئين اليهود عن الهجرة إلى فلسطين. وعليها أن تسعى في إطار حركة تضامن عالمي لفتح أبواب الدول الأخرى أمامها وتحذيرها من أن فلسطين بالنسبة لها فخ رهيب. وفي دعايتها الملموسة حول مسألة الهجرة اليهودية، يجب أن تنطلق من سيادة السكان العرب. السكان العرب فقط لهم الحق في تقرير ما إذا كانت الهجرة إلى فلسطين لليهود مفتوحة أم لا. يجب أن تقرر مسألة الهجرة من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة من قبل جميع السكان من سن 18 عاما. هذا هو الموقف الديمقراطي الوحيد بشأن هذه المسألة–وفي نفس الوقت هو موقف يتناسب مع إطار الاستراتيجية الثورية العامة في الشرق الأوسط.

علاوة على ذلك، يجب على الأممية الرابعة أن تدين وتكافح القمع البريطاني لهجرة اليهود، وأن تشجب جميع إجراءاتها البوليسية وأن تعارض باستمرار هذه المطالب الملموسة بانسحاب القوات البريطانية. لن يكون من الصعب أن نشرح للجماهير العربية أن هذا القمع الإمبريالي، الذي يقتصر الآن على اليهود، ما هو إلا تمهيد لقمع أكثر وحشية للحركات العربية المستقبلية. من مصلحة الجماهير العربية أن تستغل كل حركة احتجاجية ضد إرهاب الشرطة البريطانية لطرح مسألة انسحاب القوات البريطانية بشكل ملموس. علاوة على ذلك، سيتضح بعد ذلك أن "ضحايا" القمع لن يقبلوا على الإطلاق النضال المستمر ضد «مضطهديهم».

وبالمثل، يجب على الأممية الرابعة أن تعارض كل "الحلول" المقترحة والتي قد تنفذها الإمبريالية، بمساعدة أو بدون مساعدة عملائها في الوكالة اليهودية. كل هذه الحلول، مثل تقسيم فلسطين، والهجرة المحدودة لـ 100 ألف يهودي، وتسليم الانتداب البريطاني للأمم المتحدة، تهدف إلى إطالة أمد وجود القوات البريطانية في البلاد، وكل هذا يحرم غالبية السكان من حق تقرير المصير.

-13 راهنا، في هذه المرحلة، لا يمكن تحقيق وحدة واسعة النطاق بين اليهود والعرب في فلسطين. يمكن تحقيق هذا فقط على نطاق محدود للغاية وبقدر ما يتم توظيف قسم من العمال اليهود خارج الاقتصاد اليهودي "المغلق"، هل كان من الممكن حدوث إضرابات يهودية عربية مثل تلك التي حدثت في العام الماضي. لكن هذا لا يعني أن هذه الوحدة مستبعدة في كافة الأوقات. حتى الآن، كرس السكان اليهود في فلسطين كل جهودهم على تقوية مواقفهم الاقتصادية والسياسية المستقلة. لكن القسم الراديكالي من الشباب القومي اليهودي أدرك بالفعل عدم جدوى جهود الوكالة اليهودية في "المصالحة" و"المناورة" من أجل انتصار الإمبريالية، أو القوى العظمى، للهجرة غير المحدودة وإقامة دولة يهودية. إن موجات الإرهاب الحالية من جانب الإرغون زفاي لئومي وجماعة شتيرن هي أعمال يأس من جانب هذه الأقلية التي استخدمها القادة البرجوازيون في الحركة الصهيونية بداية ثم تخلوا عنها، والتي نشأت بسبب الطريق المسدود. التي تحولت فيها الحركة بأكملها. من الواضح أن إرهاب اليأس هذا ليس في حد ذاته الطريق إلى حل مشكلة فلسطين. بل على العكس تماما. ضد هذا الإرهاب، الإقطاعيون العرب والبرجوازية قادرون على خلق جو من "التضامن" المصطنع بين الجماهير والإمبريالية، وتعميق تفاقم العداء بين العمال العرب واليهود. من وجهة نظر عسكرية، لا يمكن للأعمال الإرهابية إلا أن تسرِّع في إنشاء قوة شرطة بريطانية في فلسطين، كهدف للسياسة الإمبريالية الكاملة بعد الحرب. ولكن كمرحلة نهائية للصهيونية، فإن الإرهاب، الذي لا يحقق نتائج ملموسة، قد يجعل العناصر الأكثر وعيا ونشاطا بين الجماهير اليهودية أكثر ميلا إلى إعادة النظر في المسألة الصهيونية برمتها. إعادة النظر في هذه المسألة هو ما ينبغي أن تعمل عليه الأممية الرابعة اليوم:

- يجب على أي وحدة محتملة بين اليهود والعرب أن تتحرك أولاً على طريق القضاء على جميع الأيديولوجيات والممارسات العرقية من جانب اليهود.
- إسقاط الشركات اليهودية حصرا! لتوظيف العمالة العربية في كل مجالات الصناعة في البلاد.
- لتسقط النقابات اليهودية والعربية المنفصلة! من أجل إنشاء نقابات يهودية وعربية.
- لتسقط المقاطعة الخفية للمنتجات العربية أو اليهودية! إسقاط "الاقتصاد اليهودي المغلق!" من أجل التكامل المتبادل بين الاقتصاد اليهودي والعربي.
- لتسقط فكرة "الدولة اليهودية" المفروضة على غالبية السكان! من أجل القضاء على المفاهيم الصهيونية في الحركة العمالية! من أجل اندماج العمال اليهود في الحركة الثورية القومية الديمقراطية للجماهير العربية!
- من أجل انفصال النقابات اليهودية والمنظمات العمالية عن الوكالة اليهودية، ونشر كامل الإجراءات السرية للوكالة.
- من أجل تفكك النقابات العمالية العربية والمنظمات العمالية من جامعة الدول العربية واللجنة العربية العليا لفلسطين، والنشر الكامل لجميع الإجراءات السرية لهذه المنظمات.

كل هذه الشعارات، التي لا يمكن طرحها اليوم إلا كشعارات دعائية عامة، ستقابل بالضرورة بمعارضة شديدة من الصهاينة، ليس فقط لأسباب أيديولوجية ولكن أيضا لأن الوضع المادي المميز لليهود بالنسبة للجماهير العربية يسهم في ذلك على نحو خاص. ولكن مع تجلي إفلاس الصهيونية بشكل أكثر وضوحا للجماهير. مع تباطؤ الهجرة واقتراب خطورة الانفجار العربي الرهيب. لأن دعايتنا تساعد في جعل الجماهير تدرك أنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم لإيجاد أرضية مشتركة مع الجماهير العربية، حتى لو كان ثمن التنازل مؤقتا عن امتيازات معينة–في ظل هذه الظروف ستكون شعاراتنا قادرة على الانتقال من مرحلة الدعاية إلى مرحلة التحريض، وتساعد على إحداث انشقاق بين الحركة العمالية والصهيونية. هذا هو الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق وحدة العمل اليهودي العربي ضد الإمبريالية. هذا وحده يمكن أن يمنع الثورة العربية في الشرق الأوسط من المرور على جثة اليهودية الفلسطينية. في فلسطين وكذلك بين الجماهير اليهودية في بقية العالم، الموقف الثابت اليوم ضد التيار، وهذا هو الشيء الوحيد الذي سيجعل من الممكن العمل عليه لعكس التيار في المرحلة التالية.

وهذا يعني أيضا أنه من الضروري لقطاعات الأممية الرابعة أن تقوم بأعمال دعائية أولية داخل المنظمات الصهيونية لليسار المتطرف. بينما يُظهر أن شعار "الدولة ثنائية القومية" وهو شعار قومي مناهض للديمقراطية، والذي يتعارض مع حق تقرير المصير والاحتياجات الفورية للنضال ضد الإمبريالية في فلسطين، على أعضائنا في الوقت نفسه طرح مسألة التحقيق الملموس لشعار الوحدة اليهودية العربية باستمرار. يجب أن يواجهوا قادة الوسط بمسؤولياتهم.. عليهم أن يضعوا اليوم في ترتيباتهم تبني برنامج مناهضة العنصرية الموضح أعلاه. وبالتالي الإسراع في الارتقاء بوعي طليعة الطبقة العاملة اليهودية إلى ما بعد مرحلة الصهيونية.

1 كانون الثاني/ يناير 1947

من أجل «نقابية إيكولوجية كفاحية»

مقابلة مع تانورو دانيال Daniel Tanuro

دانيال تانورو، مهندس زراعي بلجيكي، يتدخل بانتظام في النقابات العمالية في بلجيكا وفرنسا وسويسرا. في نهاية شهر مارس/ آذار، نشر كتاب "الرأسمالية الخضراء المستحيلة" (٢٠١٠)، ومؤخرا كتاب مقابلات مع دار نشر "لا ديسبوت»، بعنوان «الإيكولوجيا، والنضالات الاجتماعية والثورة».

• تتحدث، أنت وعالم الاجتماع مايكل لووي، عن النضالات الإيكولوجية الاجتماعية. ماذا تعنيان؟

دانيال تانورو: إنها نضالات أشخاص يواجهون في الآن ذاته مخاطرا بيئية وتراجعات اجتماعية أو سياسات تقشفية. ويسعون إلى التقدم بأشكال تنظيم أو مطالب تتيح بنحو متزامن مواجهة هذين التحديين، دون تفضيل أحدهما على الآخر. مشكلة الإيكولوجيين في بعض الأحيان أنهم يخوضون معاركهم على حساب المسائل الاجتماعية، مسايرين بذلك الرأسمالية الخضراء. ونشهد هذا بكل مكان في أوروبا، وتخلق هذه السياسة من النمط النيوليبرالي تمردا على هذا النوع من التدابير البيئية، صابة بذلك الماء في طاحونة اليمين المتطرف الذي يسعى لركوب ذلك التمرد.

• إحدى هذه الجهات الفاعلة هي الحركة العمالية. ولكنك تحذر من إحدى عيوبها على صعيد البيئة.

يتمثل عيب النقابات العمالية في اعتقاد إمكان إرضاء مصالح الأجراء دون تعريض الأرباح وديناميكية التراكم الرأسمالي للخطر. على الورق، يبدو هذا الأمر منطقيًا، لأن العمال يعتمدون على أجورهم للعيش ولا يريدون إفلاس الشركات التي يعملون لديها. لكن الاقتصار على الدعوة إلى خطط الإنعاش على أمل أن تخلق أو تحافظ على فرص العمل يعني البقاء ضمن قواعد النظام: الربح الأقصى.

والحال أن الرأسماليين يجنحون أكثر، مع ميل معدلات الربح إلى الانخفاض، إلى استغلال الموارد الطبيعية، المجانية لأنها ليست نتاج عمل يتطلب دفع ثمنه. ومن ناحية أخرى، يعني "إنعاش الاقتصاد"حفزَ الآلة التي تُسرّع تدهور البيئة الذي يمثل العمال، وخاصة في الجنوب، أول من يعاني منه. هذا النهج يعني قطع الغصن الذي يجلس عليه عالم العمل.

• كتبتم أن «الراسمالية تبتر الطبيعه لأنها تبتر العمل، وتنادون ب»نقابية ايكولوجية كفاحية» ما هي؟ وما روافعها؟

يكمن التحدي في التفكير بنحو موحد في الأزمات الاجتماعية والبيئية، وإيجاد روافع تستند

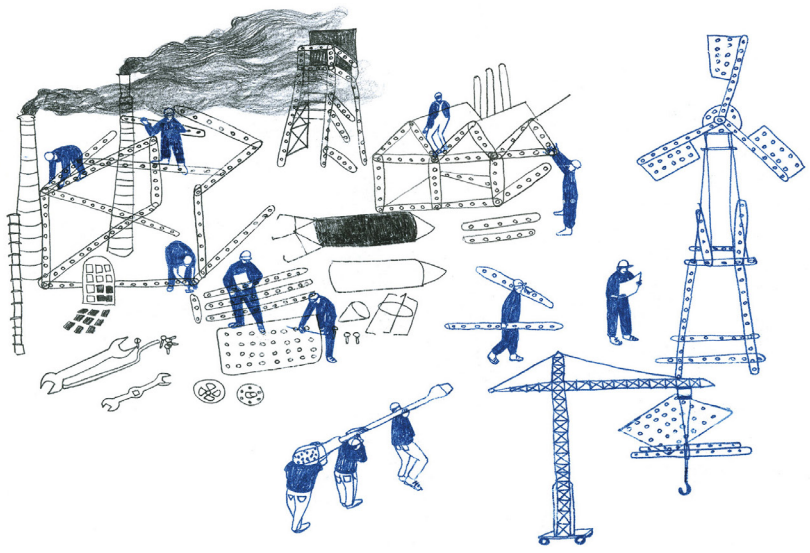

إلى نضالات الأجراء. على سبيل المثال، الدفاع عن الصحة في مكان العمل في مواجهة الاحتباس الحراري، ولكن أيضًا عن صحة عامة السكان التي تتدهور نتيجة تسميم المحيط الحيوي من قبل الإنتاجوية الرأسمالية. على صعيد عالمي، ما هي القطاعات طليعة النضالات البيئية والاجتماعية؟ إنها الشعوب الأصلية المُعرضة للهجوم، وصغار المزارعين الذين يمارسون الزراعة الإيكولوجية ويتحدون في حركة بيا كامبيسينا، والشباب. وضمن هذه الأخيرة تتبوأ النساء مكانة بارزة. والحال أن النقابات العمالية متخلفة في هذه القطاعات الثلاثة.

أما في عالم العمل، فإن القطاعات الأكثر احتمالاً لتبني وعي اجتماعي ايكولوجي هي الخدمات مثل التعليم والرعاية، وهي أيضاً قطاعات مؤنثة بشكل كبير. وهي أقل اعتمادًا على رأس المال الأحفوري، مقارنةً بعمال البتروكيماويات، على سبيل المثال. هذه القطاعات، الأقل مناوءة للتدابير الإيكولوجية، هي أقل عرضة لتهديد أرباب العمل بالترحيل إلى أماكن أخرى. كما أن دورها يتمثل بشكل مباشر أكثر في الاستجابة لحاجات اجتماعية متعارضة مع تعطش الرأسمالية للربح: فهي تهدف إلى "الرعاية".

• أنت تقدم هذا كمنظور استراتيجي للتحا لف

إنه في الواقع الخيط الأحمر- والأخضر- الذي يوحد القطاعات التي تقف على خط المواجهة في الكفاح ضد تدمير الرأسمالية للبيئة وتسعى إلى "الاعتناء" بها. إنه أيضًا مفهوم يمكن أن يمتد إلى جميع القطاعات الأخرى، مثل قطاع البناء أو الصناعة: الاهتمام بالنوعية، بما ننتجه، فيما لا تهتم الرأسمالية كثيرًا بالجوانب النوعية، بل فقط كحامل للكمية، أي الربح مهما كانت العواقب.

في الواقع، يجب أن يكون نضال جميع العمال والعاملات قادرًا على الالتفاف حول هذا المفهوم، لأنه من وجهة نظر أنثروبولوجية، ما هو العمل إن لم يكن العناية بالحياة؟ نحن نوع من الحيوانات له خصوصية (إعادة) إنتاج وجوده عبر نشاط خاص يتوسط بيننا وبين سائر الطبيعة. هذا العمل لا ينفصل عن فكرتنا عن نوعية وجودنا. والرأسمالية تدمر هذا الجانب من ظروف عملنا وظروفنا البيئية.

• ماذا يمكن أن يكون مطلب الشغيلة المشترك في هذه ا لا ستر ا تيجية ؟

إنه المطلب المؤسس للحركة العمالية الذي هو أصل الأول من مايو: خفض ساعات العمل. لقد وُلدت هذه الحركة من النضال ضد الاستغلال المفرط للعمال، ويمكن أن يمتد ذلك إلى الاستغلال المفرط للكوكب. إذا كنا نرى أن الرأسمالية قد تمادت في تراكمها وفي أوج التدهور التي تسبب، فعلينا أن نعود إلى الوراء. وهذه هي وظيفة تراجع النمو Decroissance– بالمعنى الحرفي للمصطلح–ولتحقيق ذلك نحتاج إلى العمل أقل وتقاسم العمل، وهو ما يحارب البطالة.

• إذًا، هل يجب أن تطالب الحركة العمالية بتراجع النمو؟

ينبغي ألا يكون تراجع النمو شعارًا، بل هو إكراه، لأن النضال يجب أن يجري فصاعدا في إطار مقيد ماديًا بحدود الكوكب. إنه إذن إكراه موضوعي يجب أن تأخذه المطالب النقابية بعين الاعتبار، وليس مطلبًا. لنأخذ الأجور على سبيل المثال: فالنضال من أجل رفع الأجور ليس في حد ذاته مناهضًا للبيئة. بل على العكس، لأن أغنى الناس في العالم، أي ١٪ الرأسماليين، يسببون انبعاثات غازات دفيئة أكثر مما يسبب الـ ٥٠٪ الأفقر. فإذا انتزعنا ثروة الرأسماليين وحوّلناها إلى أجور، فإننا نحد من الانبعاثات – لا سيما وأن ما يفعله الشغيلة بأجورهم أقل تلويثًا بكثير مما يفعله الرأسماليون بأرباحهم.

وهذه الثروة المستعادة إلى الشغيلة يمكن تحويلها أيضًا ليس إلى قدرة فردية لاستهلاك المزيد، بل إلى قدرة جماعية لتلبية الحاجات الاجتماعية، والتحويل الايكولوجي للاقتصاد. وهذا يعني التخطيط الديمقراطي للاستثمار، تحت رقابة العمال، لأن التنافس الرأسمالي هو في حد ذاته مصدر للهدر وسبب أزمات فيض الإنتاج المتكررة. لا يمكن الظفر في المعركة ضد الإنتاجوية دون نضال الشغيلة، الذين يشكلون الأغلبية الاجتماعية على صعيد العالم. ولكن دورهم حاسم أيضًا من الناحية الاستراتيجية لتحقيق أقصى قدر من التأثير من وجهة نظر النضال ضد تدمير الكوكب.

أجرى المقابلة كارانجوا أشيل KARANGWA Achille

****

المصدر:

https://lecourrier.ch/2024/04/30/pour-/un-ecosyndicalisme

ضد نظرية «جنين الحزب»

6 أيار/مايو عام 2024 بقلم هنريك كناريه

تتبنى بعض المنظمات اليسارية الراديكالية نظرية تسمى نظرية «جنين الحزب». لم تتم صياغتها في أي مكان بعبارات محددة، لكنها موجودة ومنتشرة. تظهر في كراسات ومبادئ توجيهية تنظيمية ونقاشات. ماذا تقول هذه النظرية؟ تؤكد اجمالا، أن تيارًا صغيرًا من مناضلين، يبلغ عددهم عمومًا بضع مئات من المناضلين (وأحيانًا بضع عشرات)، هو–لا أكثر ولا أقل–«جنين» حتى الحزب الثوري مستقبلاً والذي سيقود الجماهير ويستولي على السلطة ويمارس ديكتاتورية البروليتاريا ويبني الاشتراكية ويحقق الشيوعية..

من نواح، تبدو هذه النظرية بسيطة. فهم لا يقولون «نحن الحزب». بل يعلنون وحسب «نحن جنين هذا الحزب مستقبلاً». وبعبارات أخرى، لا يزال علينا أن نتطور، ونصبح أقوى، ونستوعب الكثير، وعندها نؤدي دورنا التاريخي. لكن هذا مجرد مظهر من مظاهر البساطة. إنها في الأساس نظرية متغطرسة إلى حد ما. لماذا؟ لأسباب عديدة.

لأنها بدايةً، تفترض أن الثورة المرتقبة ستقودها منظمة اشتراكية واحدة ضد جميع المنظمات الأخرى. «سنبني صفوفنا ضد كل شيء وضد الجميع، دفاعاً عن البرنامج الحقيقي والاستراتيجية الاشتراكية والثورية بالفعل». وبعبارة أخرى، هذا تصور ديني تبشيري، مفاده أن منظمة اشتراكية تتطور خطيًا انطلاقاً من مجموعة دعائية صغيرة إلى أن تصل «النضج» (إمكانية تحدي السلطة)، تمامًا كما ينمو جنين ببساطة ليصبح فردا بالغا.

من أين يأتي هذا التصور؟ ربما من فهم أحادي الجانب لتاريخ الحزب البلشفي. ظهر الفصيل البلشفي في حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي في عام 1903 وظل على مر السنين نواة مستقرة نسبيًا من قادة متجانسين سياسيًا وأيديولوجيًا إلى هذا الحد أو ذاك. استولى هذا الفصيل على السلطة في تشرين الأول/أكتوبر عام 1917 «ضد كل شيء وضد الجميع»، ومارس السلطة واحتكر قيادة تحويل المجتمع إلى الاشتراكية. هكذا حدثت الأمور. يكمن السؤال الرئيس المطروح في ما يلي: هل كانت هذه هي الخطة؟ نؤكد أنها لم تكن كذلك. مارس البلاشفة الاحتكار السياسي في الاتحاد السوفيتي، لكن لم يكن ذلك مشروعهم بأي وجه. وصل لينين إلى بتروغراد في نيسان/أبريل 1917 ودعا بداية إلى تسليم سلطة الدولة إلى السوفييتات، التي كان معظم أعضائها من الاشتراكيين الثوريين والمناشفة، وهذا الخط الذي يدعو قيادة الأغلبية في الحركة إلى الاستيلاء على السلطة ظل قائماً طوال عام 1917. قد يجادل البعض بأن ذلك كان مجرد تكتيك أو مناورة من لينين لتحدي قيادة الحركة والاستيلاء على السلطة الكاملة لصالح الحزب البلشفي. لكن الأمر لم يكن كذلك. فطوال عام 1917، أكد لينين مرارًا وتكرارًا أن استراتيجيته قائمة على السلطة السوفيتية، وليس على سلطة هذا الحزب أو ذاك أو هذا الفصيل أو ذاك. وفي دعوته للاشتراكيين الثوريين والمناشفة للقطع مع البرجوازية والاستيلاء على السلطة (أي الانتقال السلمي للسلطة من الحكومة المؤقتة إلى اللجنة التنفيذية للسوفييتات)، تعهد لينين–إذا ما حدث هذا الانتقال السلمي للسلطة–باحترام شرعية الحركة، أي العمل داخل السوفييتات كأقلية وفية للنظام. تَمثَّل ما فعله لينين في ترك الباب مفتوحًا أمام إمكانية الاستيلاء على السلطة كحزب، وكتنظيم منفصل. لكنه كان مخرجًا حتى لا يضيع فرصة اندلاع الانتفاضة. لم تكن تلك خطته الأصلية.

وفي وقت لاحق، بعد أن استولت السوفييتات على السلطة على أساس أغلبية بلشفية واشتراكية ثورية يسارية، باشر البلاشفة مفاوضات مع المناشفة والاشتراكيين الثوريين اليمينيين لتشكيل حكومة اشتراكية موحدة وموسعة. هذه المفاوضات موثقة جيدًا في التاريخ. كانت المشكلة قائمة في مطالبة المناشفة والاشتراكيين الثوريين اليمينيين باستقالة لينين وتروتسكي من الحكومة، وهو ما لم يكن بوسع البلاشفة قبوله، طبعاً. كان هذا السبب الوحيد الذي حال دون تشكيل حكومة اشتراكية واسعة تضم كل التيارات السوفيتية في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917. لكن من المهم استحضار أن البلاشفة كانوا طرحوا هذه الفرضية واختبروا تطبيقها بصدق لبعض الوقت.

وبعبارات أخرى، لم يكن احتكار السلطة بأي وجه استراتيجية أو فكرة في البرنامج البلشفي. كان فرضًا للواقع، ونتيجة غير متوقعة إلى حد ما وحتى غير مقصودة.

عندما رفض المناشفة والاشتراكيون الثوريون اليمينيون تشكيل حكومة وقطعوا نهائياً مع البلاشفة، اتخذت هذه القطيعة طابعًا شاملاً ومأساويًا. انقسمت الحركة العمالية في جميع أنحاء العالم بين مؤيدي الحكومة البلشفية الجديدة والمعتدلين الذين يعتقدون أن الفشل مصير هذه المغامرة. أدى حدوث ذلك إلى عواقب وخيمة على تاريخ الحركة الشيوعية العالمية: أصبح احتكار السلطة كما يُنظر إليه استراتيجيةً مرغوبة فيها ومشروعة للاشتراكيين، في تناقض مع كل التاريخ السابق.

لكن دعونا نعود إلى موضوع هذا المقال: ماذا تقدم نظرية «جنين الحزب»؟ إنها ترى تاريخ البلشفية الحافل كمَثل أعلى يجب استنساخه بالتفاصيل الدقيقة. «إذا كان البلاشفة استولوا على السلطة ومارسوها بمفردهم، فإننا سنفعل ذلك أيضًا». لأننا! لأننا! لم نفكر في ذلك ملياً.

على هذا النحو، تشكل نظرية «جنين الحزب» أساس تصور ذي طابع عصبوي وتبشيري وتخطيطي ويساروي حول الحزب. وبهدف إثبات صحة بعض المواقف العابرة تماماً، تعمل هذه النظرية ضد الحركة الاشتراكية برمتها، لضرورة الانتصار على «الانتهازيين» و«المنتسبين المزيفين». أصبح الهدف التاريخي ليس انتصار القضية، بل الانتصار على التيارات «المعادية» داخل الحركة الاشتراكية نفسها.

تكتسي نظرية «جنين الحزب» سمة أخرى: الجانب التنظيمي. في علم الأجنة، يمتلك الجنين بالفعل جميع الخصائص الأساسية للكائن البالغ، لكن بدرجة أقل وبصورة أقل تطورًا. لكن كل شيء موجود: الكبد والطحال والدماغ. ينطبق الأمر نفسه على «الحزب-الجنين». يتسم نظامه الداخلي بتوتر دائم، كما لو كان في تنافس دوماً للاستيلاء على السلطة؛ وتتمتع قيادته المركزية بسلطة داخلية مستمدة ليس من التجربة الملموسة، بل من المستقبل. تشكل نوعاً من السلطة التي تستشرف ما يلزم تقديمه من خدمات للثورة العالمية. كانت وتيرة نشاطها كما كانت عليه في أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر عام 1917. لأن كل شيء الآن أو لا شيء أبدًا. كل شيء حاسم. عانى «جنين الحزب» من هاجس دائم حول مستقبل عظيم.

لكن التاريخ غير متوافق مع نظرية «جنين الحزب». دعونا نفكر لحظة في تنظيماتنا الحالية: هل من الممكن حقاً أن يكون حزب الثورة مستقبلاً هو التطور الخطي لأي من المنظيمات الاشتراكية الحالية؟ أليس من الأرجح كثيراً أن تكون المنظمة الثورية مستقبلاً (أو جبهة منظمات ثورية) هي التطور الفوضوي المرتبك والمليء بانشقاقات

التتمة في الصفحة 23

تتمة ص 22

ضد نظرية «جنين الحزب»

6 أيار/مايو عام 2024 بقلم هنريك كناريه

واندماجات جملة منظمات ومجموعات وحركات وتيارات لا وجود حتى للكثير منها اليوم؟ في أي مثال تاريخي حققت منظمة ثورية تقدماً مطرداً نحو غايتها النهائية؟ ولا حتى الحزب البلشفي لم يحقق ذلك.

في كتاب «اليسارية، المرض الطفولي في الشيوعية»، لفت لينين الانتباه إلى جملة حوادث في تاريخ الفصيل البلشفي، وإلى تطوره غير المتوقع وغير الخطي، ودعا الحركة الشيوعية العالمية إلى عدم محاولة تكرار التاريخ الروسي بشكل ميكانيكي، بل اتباع مسارها الخاص، وصنع تاريخها الخاص.

لا حرج في بناء منظمة اشتراكية صغيرة بكل ما أوتيت من قوة. وفي الواقع، يشكل العمل النضالي المتقد حماساً أول واجبات المناضل. وهذا في حد ذاته ليس شكلا من أشكال العمل التبشيري، لأننا جميعًا أفراد متواضعون وكل ما نبنيه اليوم سيكون هشًا. والأكثر من ذلك، ما زلنا في طور تحديد استراتيجيتنا وبرنامجنا. مما يعني أننا بحاجة إلى البناء حول برنامج ومبادئ ثابتة. وهذا هو سبب وجود صراع مشروع بين المنظمات الاشتراكية. كما كتب لينين في «تصريح هيئة تحرير إيسكرا» (العدد 1، 23 آب/أغسطس عام 1900)، «قبل أن نتحد وفي سبيل الاتحاد، يجب تحديد التمايزات القائمة بينا بشكل حاسم ونهائي. وإلا فإن وحدتنا لن تكون أكثر من مجرد خيال يخفي التشتت الحالي ويمنع تجاوزه بشكل جذري». كل هذا أمر رائع وجيد.

لكن يجب استحضار أن «تجاوز التشتت الحالي بشكل جذري» يظل هدفنا الاستراتيجي. كانت غاية إصدار جريدة "إسكرا" تحويل تكتل مجموعات تفتقر إلى الجرأة والتجانس والوضوح إلى حزب سياسي وطني. يجب العمل على تحقيق ذلك. وبعبارات أخرى، لن تفي بالغرض كل جبهة مهما كانت وكل توحيد مهما كان. لكن الجبهات وأشكال التوحيد حاسمة لنجاح الحركة. كانت كذلك بالنسبة للينين قبل 124 عامًا عندما أسس إيسكرا. وهي كذلك بالنسبة لنا اليوم.

بدلاً من تصور «جنين الحزب» الذي ينمو بشكل مستقيم وخطي نحو شكله النهائي، يجب النظر إلى تطور الحركة الاشتراكية (وبالتالي تطور منظماتنا) كواد وعر وصخري وغير مستوٍ، تتلاقى فيه تيارات مختلفة وتفترق، وكل منها يسعى إلى اتباع مساره الخاص. في الأماكن الأكثر ملاءمة، عندما تسير الأمور على ما يرام، تتجمع هذه التيارات في حركة مستقرة وقوية وتحمل الكثير؛ وفي الأماكن الأكثر قسوة، حيث تكون الظروف قاسية، تتبدد التيارات لتشكل مستنقعًا تقريبًا، ثم تبدأ في التحرك إلى أمام مرة أخرى.

لذا فإن الأمر لا يتعلق والحالة هذه بتعزيز النمو اللامتناهي لمجرى مائي واحد، بل بمساعدة جميع المجاري المائية على التدفق، وايجاد قنواتها، وخاصة تلاقيها. مما يعني عمليًا تعزيز الروابط الوثيقة والخبرات المشتركة والاندماجات والتعاون، لكن أيضًا تفكيك الروابط القديمة ونهج مسارات جديدة عند الضرورة.

رابط باللغة الفرنسية

https://inprecor.fr/taxonomy/term/893

30 نيسان/أبريل 2024، نُشر على موقع **Jacobin** جاكوبان.

الحركة العمالية المغربية

تتمة ص 23

بقلم:دوغلاس.آي.أشفورد

بسبب هذا الحادث قد دفع حزب الاستقلال إلى انتقاده - وهذه أول مرة يؤنَّب فيها الاتحاد المغربي للشغل علناً من لدن حزب. أما الحادث الثاني فقد وقع في الدار البيضاء أثناء الغضب الشعبي حول الاستفتاء الجزائري. ولدى مراقبة عمال مضربين في أحد المصانع حدثت الاضطرابات بين البوليس والعمال عندما قام الاتحاد بتنظيم مظاهرة تتكون من نحو ١٠,٠٠٠ عامل. وقد جُرح في هذه المظاهرة نحو خمسين عاملا، واحتُجز عديد من موظفي الاتحاد، وقد قام بوعبيد وهو أبرز وسيط لشرح وجهة نظر الاتحاد في الحكومة برحلة إلى الدار البيضاء لتحري النزاع. كما استقبل الملك بعثة من الاتحاد المغربي للشغل. وأصدرت وزارة الداخلية بياناً أكدت فيه حق العمال في الإضراب ولكنها دافعت عن حق غير المضربين في دخول المصنع والمضي في عملهم .

وكانت هذه المنازعات دليلاً على سخط زعماء الاتحاد المتزايد على سياسة الحكومة، وأيضاً على قدرتهم على خلق حوادث بمقدورها أن تعرض النظام والاقتصاد في هذا البلد المستقل حديثاً للخطر الشديد.

وعلى الرغم من هذه الهجمات المتزايدة المرة على الحكومة فإن صوت الاتحادات كان أعلى بكثير مما قد تبينه نظرة سطحية للمسألة. فحتى الوقت الذي تولت فيه حكومة بلفريج السلطات كان الاتحاد المغربي للشغل ممثلا في مجلس الحكومة عن طريق عبد الله ابراهيم. وكان له دائماً ناطق باسمه ونصير في شخص بو عبيد. وكان بمقدور بعثات الاتحاد بالطبع أن تتصل بالملك كلما أراد الاتحاد ذلك، وكثيراً ما استشارهم الملك في مشاكل خاصة. وكان للاتحاد المغربي عشرة مقاعد من بين ٧٦ مقعداً في المجلس الاستشاري حيث كان يشترك جميع موظفي الاتحاد، وحيث كان ابن الصديق نائباً للرئيس. وكان هنالك منظمات حكومية أخرى بها للعمال ممثلون وهي: المجلس الأعلى للتصميم ولجانه، لجنة تكوين المهن، المحاكم العمالية، مكتب التوظيف، اللجنة المركزية للأسعار، لجان الاعتمادات المالية للمساعدة الاجتماعية. وعندما يتدبر المرء العضوية والتمثيل الذي أعطي للمجموعات الأخرى يرى أن الاتحاد المغربي للشغل كان منظماً تنظيماً شاملاً كما كان حَسن الاطلاع على المسائل الحكومية التي تمس المصلحة العامة، والتي لها اتصال مباشر بالعمال. وفي حكومة تعطى فيها القرارات الإدارية واللجان الخاصة أهمية كبرى كوسيلة للتنظيم والتخطيط فإن الدور الذي منح لاتحاد العمال هو دون نقاش دور عظيم. ولدى تغيب عملية اتخاذ قرارات مبنية على أسس دستورية محددة فإن اللجان وكبار موظفي الحكومة كانوا يتخذون القرارات الحكومية اليومية بينما تبقى القرارات الهامة جداً من اختصاص الملك ووزارته. ولقد كان للاتحادات طريقها إلى كل سلطة هامة تقريباً، أو أنها كانت تستشار بواسطة هذه السلطة. ومهما يكن من أمر ومع الظرف الراهن للطبقة العاملة فإن النفوذ الذي يتمتع به الاتحاد المغربي للشغل في تلك الأجهزة الحكومية وخدمته للمصالح الوطنية، لم يكن يلقى استحساناً في الغالب إلا من عدد صغير من العمال. ولما لم يكن بمقدور زعماء الاتحاد أن يتمتعوا بالفائدة الكاملة من الاعتراف بهم في الأمة الجديدة أصبحت المساهمة المباشرة فيها في الغالب أمراً يزداد جاذبية. وعلى الرغم من أن أهداف الاتحاد المباشرة يمكن أن نميزها بسهولة أكثر من تمييزنا أهداف حزب الاستقلال فإن الاتحاد المغربي للشغل ربما كان هو أيضاً يعاني من مشاكل مماثلة من حيث احتفاظه بتماسكه وما يهدف إليه من الإسهام في السياسة الوطنية.

يتبع .

تتمة ص 23

الحركة العمالية المغربية

بقلم:دوغلاس.آي.أشفورد

الفصل التاسع من كتاب التطورات السياسية بالمغرب (قسم 2)

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبَها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد ألبير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المنية جهود الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزب العمالي. والأمرُّ ما هي عليه انشغالات المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل مد القارئ- ة بتناول أكاديمي للحركة العمالية المغربية ورد في فصلا ضمن كتاب «التطورات السياسية بالمغرب» للباحث دوغلاس آي أشفورد الصادر في العام 1964. نورد هذا المجهود رغم طابعه الوصفي حصرا، ورغم زاوية نظره البعيدة عن تناول ماركسي لهذا الشأن، وذلك توخيا لأدنى إفادة ممكنة ولحفز الاهتمام.

الصورة: خريبكة 1923

إن تصميم حزب الاستقلال وزعماء الاتحاد على قمع الحركة بسرعة قد عززه التأييد الذي كان يمنحه الحزب الديموقراطي المعارض، للانشقاق. أما بالنسبة للنظام السياسي الوطني فإن هذه الحادثة تعتبر بالغة الأهمية كمثال للميل إلى الاعتماد على الوطنيين أو على النداءات العالمية لحل الأزمات الداخلية ولتجنب التحقيق في أسباب التذمر الأكثر عمقاً. وكون هذا قد تم لا يقف دليلا على الأهمية المستمرة لنداء يختلط بشروط التضامن الوطني فحسب، ولكنه أيضاً ذو أهمية مستمرة بالنسبة للصعوبة في توجيه نداء شعبي في ظروف أخرى. إن ميل الحركة النقابية لأن تنشغل مقدماً بالمشاكل السياسية قد استمر، وكان أكثر وضوحاً بمجيء عام ١٩٥٦.

وكانت المشكلة التي تواجه الاتحاد المغربي مخيفة، فإن القوى العمالية القائمة لم تكن كلها مستخدمة استخداماً كاملاً، وكان ينقص المغاربة ضروب المهارة والعلم والمعرفة بإدارة الكثير من شئون الاقتصاد، وكان على البلد أن يؤسس ثقة تجعله يجذب رأس المال من الخارج. وقد بدأ الانحطاط في النشاط الاقتصادي منذ عدة سنوات سابقة للاستقلال، وربما بدأ في عام ١٩٥٢. وكانت الظروف الخطيرة للبطالة ما يهدد النقابات تهديداً قوياً مباشراً. على أن الأرقام الرسمية للبطالة منخفضة بدرجة لا تصدق ولا تكاد توحي بأن هناك مشكلة بطالة على الرغم من أن هذه كانت مشكلة مزمنة قبل الاستقلال. ومع هذا فإن الأرقام المسجلة عن البطالة رسمياً تضاعفت في الأشهر الستة الاخيرة من عام ١٩٥٦ وبقيت تشمل نحو ٣٠,٠٠٠ منذ ذلك الوقت . وهذا التقدير قائم على طلبات الاستخدام التي لم تشغل في مكاتب التوظيف الحكومية، وعلى هذا فهي تشمل العمال الريفيين ذوي المهارة المحدودة، وتزداد أهميتها إذا حكمنا عليها بمقارنتها بأرقام عام ١٩٥٤- ١٩٥٥ عندما كانت حالات البطالة المسجلة نحواً من ألف. ولعل التقدير القريب للحقيقة يدل على أن البطالة بلغت نحواً من ٢٠٠,٠٠٠ وهو الرقم الذي يستشهد به في الخطب الرسمية. وأحيانا كثيرة يقدر ذلك العدد بحيث يصل إلى نصف مليون، وذلك عندما يدخل في الحساب أولئك الذين تجمعوا في مناطق الأكواخ، الذين يسترحمون بتجمهرهم في الشوارع مطالبين بعمل يوم واحد في الأسبوع. وأن تقديراً ذا دلالة أعمق على عدد العاطلين وعلى تقدم الاتحاد المغربي يمكن أن نُكونه من الإحصاء الذي تم عام ١٩٥٣ وذكر فيه السكان العاملون وذلك التقدير قد حدد النسبة بنحو أقل من ٣,٠٠٠,٠٠٠ في ، أما المهن الزراعية فكانت تشمل نحو المليونين. وهذا قد جعل رقم العمال الزراعيين العاملين في المدن نحواً من مليون. فكان هناك على الأقل عامل واحد عاطل بين كل خمسة من عمال البادية القادرين على العمل وربما وصل العدد إلى اثنين من كل خمسة. ولما كانت العائلات الريفية كثيراً ما تعتمد على أعضاء في المدن فإن مصيبة البطالة تتضاعف عدة مرات أكثر من هذا.

وأمام هذا الوضع العسير تصرف الاتحاد المغربي للشغل بضبط النفس، غير أنه قد سبب بين آونة وأخرى اضطرابات عمالية كانت دوافعها في الغالب سياسية. وخلال عام ١٩٥٦ زاد الاتحاد المغربي للشغل بالاتفاق مع حزب الاستقلال من نقده للحكومة عندما كان حزب الشورى والاستقلال لا يزال ممثلاً فيها. غير أن اعتراضاتهما ما لبثت أن تقلصت بسرعة بعد تكوين الحكومة التي كان الحزب الاستقلال الغالبية فيها، وذلك في شهر تشرين الأول (أكتوبر) من تلك السنة. ولقد تسلمت الحكومة الجديدة مقاليد الحكم في وقت كانت فيه العلاقات المغربية الفرنسية متأزمة وكانت الاتحادات تعاني بلاشك نوعاً من الضغط. ومع هذا فان التغيير في الإحصاءات الرسمية للمنازعات الجماعية كان كبيراً إذ وصل إلى نحو من خمسين في الشهر الواحد خلال عام ١٩٥٦، وانخفض فجأة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ إلى خمس هذه الكمية . ولم نستطع أن نجد أرقاماً مقابلة لهذه في عام ١٩٥٨ غير أن الزيادة في المنازعات العمالية كانت تلاحَظ بسهولة بعد النزاع حول تكوين حكومة بلفريج. فإن وزير العمل والشؤون الاجتماعية السابق، عبد الله ابراهيم رفض أن يشترك في وزارة بلفريج، ومعروف عن إبراهيم أنه صديق حميم لابن الصديق. ولقد قام كل من هذين الرجلين بإلقاء خطابات عنيفة تهاجم سياسة حكومة بلفريج.

خلال صيف عام ١٩٥٨ قاد وقوع الإضرابات إلى العنف في إحدى المناسبات وإلى ما يقرب من العنف في مناسبة أخرى - وهذا شيء لم يحدث من قبل البتة. ولقد وقع الحادث الأول بعد تسريح بعض العمال من مصنع للسجاد في الرباط. وسبب هذا العمل أول إضراب عام في بلاد المغرب المستقلة. ولم يسوَّ النزاع، وقامت بعد عدة أسابيع مظاهرة صغيرة في المصنع اضطرت الشرطة معها للتدخل. إن ميل الاتحاد المغربي إلى المبالغة في إضفاء أهمية على هذا النزاع والدعوة إلى إضراب عام في الرباط

التتمة في الصفحة 23